اتحاد دولة الإمارات العربية واستقلال البحرين وقطر في الوثائق والمصادر الرسمية

دراسة للفترة (١٩٦٨-١٩٧١)

د. حسين إبراهيم العطار

مدخل

هذا البحث يعتمد بشكل أساسي على وثائق أصلية محفوظة في دار الوثائق القومية بالقاهرة، رغم قلتها الشديدة، ويعتمد بشكل مكثف على مستنسخات الوثائق سواء جاءت في مجلات أو دوريات علمية أو مصادر أو عبر أشرطة الميكروفيلم، كما يعتمد البحث على ما أوردته الجرائد في حينه من بيانات أو معلومات أو أوامر أو أخبار ... إلخ، مواكبة للحدث، تسجله بنصه، وهو ما نسميه بمستنسخ الوثائق. وكما نعلم فإن الوثائق لا غنى عنها لكتابة تاريخ حدثٍ ما وتسجيله وتحليله، فالعلاقة بين علم الوثائق وعلم التاريخ علاقة وثيقة وعضوية.

جاء سردنا للأحداث سردًا تاريخيا طبقا لمنهج البحث التاريخي، الذي يتوخى الدقة في المعلومة، وأيضا الدقة في مصدر المعلومة. وأيضا جاء سردنا متتبعا الأحداث التاريخية بدقتها وتسلسلها كلما استطعنا إلى ذلك سبيلا من الوثائق والمصادر المصرية بكل أنواعها، وطبقا لتعريف الوثيقة الآنف ذكره، فأدعو الله أن ينال الرضا والقبول.

أولاً- نظرة على الخليج العربي

من المعروف أن إمارات الخليج العربي ارتبطت باتفاقيات استعمارية مع بريطانيا استمر سريانها وتأثيرها من بدايات القرن التاسع عشر حتى بداية الثلث الأخير من القرن العشرين، كانت بريطانيا بموجب هذه الاتفاقيات المانعة هي المسيطرة على كل أمور تلك الإمارات وتمنع اتصالها بدول العالم الخارجي إلا عن طريق المقيم السياسي البريطاني في الخليج، والذي كان يتبع وزارة المستعمرات البريطانية حتى نهاية الثلاثينيات من القرن العشرين، ثم أصبح يتبع وزارتي المستعمرات والخارجية حتى عام ١٩٤٩، ثم أصبحت تبعيته بعد ذلك تخضع لوزارة الخارجية.

ونتيجة لتوتر الوضع الدولي في أواخر ثلاثينيات القرن العشرين وقرب اندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، شرعت بريطانيا في تنظيم قواعدها العسكرية في الخليج فأنشأت قاعدة بحرية في البحرين سنة ١٩٣٥، ومطارًا حربيًا في الشارقة سنة ١٩٣٧ تحول فيما بعد إلى قاعدة كبيرة، كما أقامت قاعدتين جويتين أخريين: إحداهما في سلالة بسلطنة مسقط، والأخرى في جزيرة مصيرة بمحاذاة الساحل الجنوبي الشرقي لعمان[١].

أثناء الحرب العالمية الثانية اكتسب الخليج أهمية إستراتيجية كبيرة نظرًا لتعرض الاتحاد السوفيتي السابق للغزو الألماني في يونيه سنة ١٩٤١، وقطع سبل الاتصال بينه وبين حلفائه في الحرب عن طريق بحر الشمال، فكان الاتصال بالاتحاد السوفيتي عن طريق الخليج العربي، الواقع تحت السيادة البريطانية، والأراضي الإيرانية التي كانت خاضعة للاحتلال السوفيتي في جزئها الشمالي، والاحتلال البريطاني في جزئها

الجنوبي. وتولت الولايات المتحدة بإمكاناتها المادية الهائلة أمر إنشاء خط حديدي لتوفير سبل الاتصال البرى بالاتحاد السوفيتي عبر إيران، لتقديم المؤن والمعدات العسكرية والأجهزة المدنية لمواجهة الغزو والحصار الألماني له[٢].

وكانت الولايات المتحدة حتى ذلك الوقت تُسَلِّم بالسيادة السياسية والعسكرية لبريطانيا في منطقة الخليج، مع السعي الحثيث لوضع قدم أمريكي يرعى مصالح الولايات المتحدة دون إساءة للعلاقات البريطانية– الأمريكية؛ ولكن نتيجة لرغبة دول الحلفاء في نقل قواتهم إلى الشرق الأقصى لمتابعة الحرب مع اليابان، كانت حاجتهم لقاعدة عسكرية في منتصف الطريق، فتولت الولايات المتحدة إنشاء تلك القاعدة في منطقة الظهران قرب آبار البترول السعودية.

وتزايد الضغط الأمريكي للحصول على أكبر قدر من الامتيازات والنفوذ إلى الحد الذي أصبحت معه وزارة الخارجية البريطانية تشعر بالقلق لتزايد عدم اهتمام الأمريكيين بالمصالح البريطانية.ويمكن القول أن الاحتكار المنفرد **Single Monopoly**، الذي تمتعت به بريطانيا لعدة عقود في منطقة الخليج قد يتحول إلى احتكار ثنائي **Double Monopoly** تشاركها فيه الولايات المتحدة[٣].

ويبدو أن الولايات المتحدة كانت لا ترغب في الانهيار الكامل والتام للنفوذ البريطاني في منطقة الخليج نظرًا لما تتعرض له تلك المنطقة من تغيرات سياسية واقتصادية وأمنية جد خطيرة ومؤثرة، وليس أدل على ذلك من أن الولايات المتحدة تركت لبريطانيا تزعم مشروع حلف بغداد سنة ١٩٥٥، الذي كان يضم تركيا وإيران والعراق مع محاولة لضم السعودية إليه مما يعنى تطويق الخليج العربي بهذا الحلف. على الرغم من أنه كان من المتوقع أن يتوارى النفوذ والاهتمام البريطاني بمنطقة الخليج بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، لاسيما بعد استقلال الهند وباكستان سنة ١٩٤٧، وبعد سياسة التأميم الإيرانية للبترول التي أقدم عليها الدكتور مصدق (١٩٥١–١٩٥٣) وبعد تزايد الشعور الوطني وانسياب تيار المد القومي العربي

الذي تمثل في ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ في مصر، وثورة ١٤ يوليه سنة ١٩٥٨ في العراق، وثورة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٧ في اليمن الجنوبي، وظهور جبهة تحرير ظفار في عمان، وبعد توقيع معاهدة لجلاء قوات الاحتلال الإنجليزي عن مصر في سنة ١٩٥٤، وبعد فشل العدوان الثلاثي (البريطاني- الفرنسي- الإسرائيلي) على مصر سنة ١٩٥٦، وبعد تصاعد التوتر والصراع بين العرب واليهود في فلسطين على أثر إعلان بريطانيا انتهاء انتدابها على فلسطين سنة ١٩٤٨، وإعلان قيام دولة إسرائيل وما يمثله ذلك من وضع المصالح البريطانية والأمريكية في المنطقة على المحك. فجاء تشبث بريطانيا بالتواجد والنفوذ في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص، وإن كان هذا التواجد من خلال السياسة الأمريكية في المنطقة أو تابعًا لها[٤].

ومن ناحية أخرى، كان تزايد وعى الخليجيين بأهمية بلادهم وأهمية وقيمة ثرواتها خاصة البترول حافزًا لهم للاهتمام بمصالح بلادهم ولتغيير عقود البترول وبيعه وتحديد سعره، وبالتالي التحكم في دخل دول الخليج من هذه السلعة الإستراتيجية الحيوية المهمة. فاتفقت دول الخليج الكبرى المنتجة للنفط في ذلك الوقت، وهي إيران والسعودية والعراق والكويت، ومعها فنزويلا، من دول أمريكا اللاتينية، على عقد اجتماع في بغداد في الفترة من ١٠-١٤ أغسطس سنة ١٩٦٠ لبحث أمر تأسيس منظمة تقف في وجه سياسة الشركات الاحتكارية، وانتهى الاجتماع بإعلان تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك OPEC) تضم الدول المذكورة، وانضمت إليها بعد ذلك قطر في سنة ١٩٧١، وإكوادور والجابون في سنة ١٩٧٣. الغرض منها هو تشكيل جبهة موحدة كوسيلة جماعية مع مجموعة المشترين القوية التي كانت قد فرضت سياسة نفطية تتحكم في تحديد الأسعار وفى الإنتاج[٥].

من هنا، ونتيجة لكل الأحداث والتطورات السابق ذكرها، والتي أثرت على وضعية بريطانيا في الخليج، لم يستطع وجودها العسكري التقليدي ولا سياستها التي

دأبت عليها أن يواجها تلك الأحداث التي عاشتها المنطقة خلال حقبتي الخمسينيات والستينيات، من هنا كان قرار حكومة حزب العمال البريطانية بالإعلان عن عزمها على الانسحاب من منطقة شرق السويس بما فيها منطقة الخليج العربي قبل نهاية عام ١٩٧١.

ثانيًا– الانسحاب البريطاني من الخليج العربي

لم يكن القرار البريطاني بالانسحاب العسكري من منطقة الخليج العربي مفاجئًا، بل سبقته إرهاصات وخطوات كانت تشير إليه وتتوقع حدوثه؛ نتيجة لتطور الأحداث في منطقة الخليج، ونتيجة للوضع الدولي الذي نتج عن الحرب العالمية الثانية.

فقد أصدرت الحكومة الإنجليزية كتابًا أبيض عام ١٩٦٦، تدعو فيه الدول التي لها مصالح في منطقة الخليج إلى المشاركة في تحمل أعباء الدفاع عنها، كما تدعو دول المنطقة نفسها إلى تحمل جزء من مسئوليتها الخاصة، وذكر الكتاب تحديدًا ثلاث نقاط مهمة هي:

١– لا عمليات بدون مشاركة الحلفاء.

٢– لا معاهدات دفاعية بدون تمتع الشريك الأخر ببعض القدرات العسكرية.

٣– سوف تنفذ رغبة كل بلد يطلب إغلاق القواعد العسكرية البريطانية القائمة على أراضيه. وفى العام التالي ١٩٦٧، صدر كتاب أبيض جديد متضمنًا تخفيض القوات العسكرية في شرق السويس(٦).

وفى ١٦ يناير سنة ١٩٦٨، أعلن هارولد ويلسون Harold Wilson،زعيم حزب العمال ورئيس الحكومة البريطانية، عزم حكومته على الانسحاب من منطقة الخليج العربي في موعد أقصاه نهاية عام ١٩٧١. وجاء هذا القرار تعبيرا عن واقع

حال تعيشه بريطانيا في الخليج لا يشجع على بقائها بنفس سياستها العتيقة ويتمثل هذا الواقع في:

١. تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني وما يعنيه ذلك من تضخم وزيادة الأعباء المالية على الخزانة العامة للدولة، وهو ما يستدعى التخفيف من الأعباء العسكرية أو التخلي عن غير المجدي منها.

٢. أن القوات البريطانية في الخليج أصبحت لا تشكل حامية للاستثمارات بقدر ما أصبحت تثير أعصاب السكان، هذا فضلا عما يؤدى إليه الانسحاب من تدعيم مركز بريطانيا المعنوي في العالم العربي بظهورها كدولة تخلصت من مناهجها الاستعمارية العتيقة، لاسيما وأن المنطقة أصبحت مليئة بنماذج تعبر عن الحالة الجديدة من الوعي والإدراك السياسي الرافض للاستعمار والهيمنة الأجنبية(٧).

٣. أنه لا داعي لأن تستثمر بريطانيا في القيام بدور الحارس للخليج عن مصالح نفطية غير مقصورة عليها وحدها فقط، حقيقة أن النفط وحمايته أمر يهم بريطانيا ولكنه إلى جانب ذلك يهم دولاً أخرى كالولايات المتحدة وفرنسا واليابان وغيرها، ولما كانت هذه الدول لا تحتفظ لنفسها بقوات عسكرية لحماية هذه المصالح فقد كان تساؤل المواطن الإنجليزي: لماذا يقع العبء على بلاده؟. هذا في الوقت الذي أصبحت فيه شركات البترول أقل اهتماما بالوجود العسكري البريطاني بعد أن أصبحت تبنى علاقاتها وصلاتها بالمنطقة على عقود امتيازاتها، وتأكد لديها أن تعديل هذه العقود وتحسين أوضاع العمال هو الضمان الحقيقي للاستقرار، فلم يمنع التواجد العسكري البريطاني قيام بعض الاضطرابات في أوساط العمال ضد شركات النفط، وأثبت عدم فاعليته في الاحتفاظ بمصالح الغرب في المنطقة، فضلاً عما يثيره من عوامل تذمر لدى الرأي العام العربي والمحلى(٨).

٤. وأيضا فإن التطور الخطير في الأسلحة والمعدات العسكرية التي غيرت مفاهيم الحرب والدفاع، جعلت القوات العسكرية التقليدية المنتشرة على كامل مساحة الأرض عقيمة وعديمة التأثير إلى حد كبير. فقد تطورت وسائل الحرب والدفاع بحيث يمكن الدفاع عن منطقة كبيرة مثل الخليج بالاهتمام بقواعد عسكرية قد تكون داخل المنطقة أو خارجها، فضلا عن وجود حاملات الطائرات، وقواعد الصواريخ المتحركة بعيدة المدى، والصواريخ عابرة القارات والطائرات المقاتلة بدون طيار وغيرها.

وقد أثار القرار معارضة داخل بريطانيا نفسها، فقد نعت البريطانيون اليوم الذي أعلن فيه هارولد ويلسون قرار الانسحاب من الخليج بأنه يوم الثلاثاء الأسود. كما عارض كثير من السياسيين ذلك القرار معتبرين أن المبالغ التي كانت تخصصها الحكومة البريطانية للإنفاق على وجودها العسكري في الخليج، وهي مبالغ لم تكن تتعدى خمسة عشر مليونا من الجنيهات، هي مبالغ زهيدة نسبيا بالقياس إلى المنافع المادية التي تتحصل عليها بريطانيا، واعتبر البعض أن هذه المبالغ هي بمثابة تأمين لمنطقة نفوذ الإسترليني، التي أصبحت دول الخليج تحتل دورا رئيسيا فيها[٩].

وفى نفس الاتجاه، أعرب بعض ممثلي بريطانيا الرسميين في الخليج عن أسفهم لهذا القرار المفاجئ، إذ كانوا يعتقدون – على حد زعمهم– أنه سابق لأوانه وأنه سيخلق حالة من عدم الاستقرار بسبب نقص التضامن بين الإمارات والمنازعات التي لم تسو بعد بينهم وبين جيرانهم[١٠].

وكان لقرار الانسحاب البريطاني رد فعل متحفظ لدى بعض دوائر الحكم في الخليج الذين لهم ارتباط عضوي بالمصالح البريطانية والذين تعودوا على التواجد البريطاني في المنطقة لعدة أجيال. فلم يتوقعوا حدوث هذا القرار، ففي مسقط ومشيخات ساحل عمان شعر الحكام بأن الانسحاب قد يحرج مركزهم ويعرضهم إما لثورات داخلية نتيجة ليقظة الحس القومي لدى الوطنيين[١١]، وارتباط ذلك

بتزايد نمو حركة القومية العربية والدعوة الدائمة للعدالة الاجتماعية، أو لتعدى دول إقليمية كبيرة عليها مثل السعودية وإيران التي لها مطالب غير خافية بالنسبة لجزر الإمارات العربية الثلاث: أبو موسى، وطنب الصغرى، وطنب الكبرى. وكذلك البحرين. ونتيجة لهذه الحالة المضطربة لمفاجأة قرار الانسحاب، طلب حاكم أبو ظبي بقاء جنود بريطانيين في بلاده على أن يتكفل بنفقاتهم. غير أن وزير الدفاع البريطاني صرح بأن قبول هذا الطلب معناه تحويل المواطنين الإنجليز إلى جنود مرتزقة[١٢].

وقد ذهب البعض إلى أن قرارًا بالانسحاب البريطاني من الخليج يعد فرصة لظهور تأثيرات الكتلة الاشتراكية المتمثلة في الاتحاد السوفيتي أو الصين. فعلى الرغم من أن الانسحاب لا يعنى توجيه دعوة مفتوحة إلى موسكو للقدوم إلى المنطقة، إلا أن مجرد إعلان بريطانيا عدم اهتمامها بالخليج يمكن أن يعده الاتحاد السوفيتي بمثابة دعوة صريحة له للمروق إلى المنطقة، لاسيما بعد أن أصبح له نوايا واضحة متجددة تستهدف ترسيخ وجوده البحري، ومواجهة الاحتكارات الغربية. ويمكن أن يتأتى له ذلك بمساندة قوى اليسار في المنطقة مثل الجبهة الشعبية لتحرير عمان أو جبهة تحرير ظفار[١٣].

وفى أبريل سنة ١٩٦٩، قام إدوارد هيث، زعيم حزب المحافظين المعارض في بريطانيا، بزيارة لمنطقة الخليج، أكد فيها أن حزبه لا ينوى التخلي عن أصدقاء بريطانيا في المنطقة، وقال بعد هذه الزيارة إنه (لمس جوًّا من التشكك والخوف يسود المنطقة وأن الاستقرار الطويل الذي عم منطقة الخليج يتعرض الآن للخطر) وعزا ذلك إلى قرار حكومة العمال للانسحاب[١٤].

وفى يونيه سنة ١٩٧٠، خلف إدوارد هيث، زعيم حزب المحافظين، هارولد ويلسون في رئاسة الوزارة. وكشفت الحكومة الجديدة عن نواياها تماما، عندما أكد وزير الدفاع البريطاني في تصريح له في ٢٨ يوليه سنة ١٩٧٠ عن نية بلاده في الاحتفاظ بوجود عسكري شرق السويس بعد عام ١٩٧١، وقال: (إن الخطط

المتعلقة بذلك لن يجرى الكشف عنها في الوقت الحاضر). وأمام هذا الموقف أعلنت حكومات عربية عديدة منها السعودية ومصر والكويت والعراق عن احتجاجها على تردد حزب المحافظين في تنفيذ خطة الانسحاب التي كان حزب العمال قد شـــرع في تنفيذها بالفعل[١٥].

وفى أكتوبر سنة ١٩٧٠ أصدر حزب المحافظين كتابا أبيض ذكـــر فيـــه أن بريطانيا ستحافظ على وجودها العسكري شرقي السويس، إلا أنها ستجرى مباحثات مع شعوب المنطقة[١٦]، وعينت الحكومة البريطانية في أغسطس ١٩٧٠ مبعوثا خاصا لها على البلاد العربية للتشاور مع حكامها ولاستطلاع مستقبل الخليج، وهو السير وليم لوس **William Luce**، المقيم السياسي السابق في منطقة الخليج، والذي بـــدأ جولته في المنطقة واستمع لرأى حكام السعودية ومصر والعراق والكويت وعمـــان والبحرين وقطر وإيران وأبو ظبي، في موضوع الانسحاب البريطاني وطريقتـــه ومـــا سيخلفه من تطورات يتوقف عليها أمن المنطقة وسلامتها.

وفى أكتوبر سنة ١٩٧٠، قدم وليم لوس تقريرا إلى السير أليك دوجـــلاس هيوم **Alec Douglas Home**، وزير الخارجية عن نتائج رحلته جاء فيه: (أن الخليج يشكل قوة خاوية غير مستقرة أساسا، وأن السلام والاستقرار كان يعتمـــد علـــى الوجود البريطاني. ومع ذلك فلا بد من المضي في سياسة الانسحاب باعتباره مطلبـــا ملحا لسكان المنطقة)، وأكد التقرير على ضرورة استبعاد أية فكرة بشأن الإصـــرار على وجود عسكري دائم أو شبه دائم بعد الفترة التي سبق وأن حـــددتها حكومـــة العمال وهي نهاية عام ١٩٧١، مؤكدًا أن أي وجود عسكري سيؤدى إلى معارضة قوية من جانب سكان المنطقة، وكذلك من الدول المجاورة، كما سيكون له تأثير ضار على المصالح البريطانية[١٧]، وأن قيام اتحاد إمارات الخليج هو أفضل وسيلة لمواجهـــة الموقف بعد الانسحاب، هذا فضلا عن ضرورة تشجيع التقارب بين القوتين المعنيتين

وهما السعودية وإيران قبل الانسحاب من المنطقة، لأن بدون هذا ليس هناك أمل في تحاشي النزاع العربي الإيراني.

وبناء عليه، صرح وزير الخارجية البريطانية أمام مجلس العموم في أول مارس سنة ١٩٧١، بأن حكومته تلتزم بقرار الحكومة السابقة وبالموعد الذي حددته للانسحاب، وأضاف أن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تتحمل أية مسئولية بالنسبة لإمارات ساحل عمان الصغيرة إلا إذا تكونت دولة اتحادية[١٨].

ثالثًا- مقومات الوحدة، ومحاولات الاتحاد السابقة

تعد منطقة الخليج العربية من أكثر مناطق العالم التي تتوفر فيها مقومات الوحدة لأسباب عديدة، منها: أنها تقع في إطار جغرافي واحد متصل لا توجد عوائق أو موانع بين أجزائه. وأن شعوبها عاشت نفس الظروف البيئية والمعيشية ومرت بتاريخ مشترك. فضلا عن صلات الدم واللغة والدين والحضارة والأصل والروابط الاجتماعية بين كافة سكانها حكاما ومحكومين.

ولكن الاستعمار البريطاني الذي طالت فترة وجوده وتحكمه في المنطقة بداية من فجر القرن التاسع عشر حتى بداية الثلث الأخير من القرن العشرين، حرص على تشجيع النعرات القبلية والوقيعة بين الحكام وإثارة الجفوة والنزاع فيما بينهم، ودائما كان يجد الحجة والوسيلة ليتدخل في صالح شيخ من الشيوخ ضد شيخ آخر أو لصالح إمارة ضد أخرى طبقا لما تمليه عليه مصالح بريطانيا العظمى.

ومع ذلك، فإن فكرة الوحدة أو الاتحاد بين إمارات الخليج بمقوماتها المذكورة تمثل في حد ذاتها أفضل السبل لتحقيق أهداف هذه الإمارات سياسيًّا واقتصاديًّا، حيث إن اندماج الإمارات الصغيرة مع بعضها يتيح لها فرصة النمو ككيان اقتصادي وسياسي مؤثر، فبدلا من أن تكون كل إمارة عائقا أو منافسا لأية إمارة أخرى – بسبب عدم التنسيق أو تضارب مشروعات التنمية في كل منها- يمكن أن يتغير الوضع بقيام وحدة اقتصادية متكاملة متناسقة. وفى ظل الدولة الاتحادية يمكن أن

تسهم الإمارات ذات الموارد الاقتصادية الوفيرة في رفع مستوى الإمارات ذات الموارد الاقتصادية المحدودة. فضلاً عن أن وضع الانعزال والتفكك والتجزئة يكرس عوامل الضعف والوهن والتدهور والتخلف، لاسيما وأن أغلب إمارات الخليج العربية تتسم بقلة عدد سكانها الذي لا يصل إلى المليون نسمة إلا في أقل القليل منها، فأي إمارة وحالها هكذا لا تستطيع بمفردها أن تدعى أن لديها مقومات الدولة الحديثة، ولا تستطيع الحصول على الثقل السياسي أو الاقتصادي المطلوب في المجتمع الدولي.

ومن ناحية أخرى، فإن استمرار التفكك والانعزالية والتجزئة معناه استنزاف موارد وإمكانات وطاقات كل إمارة على حدة في إقامة أجهزة الدولة الإدارية على المستوى والنسق الحديث. ونظرًا لقلة عدد السكان في كثير من هذه الإمارات سوف تجد نفسها بالضرورة مضطرة إلى الاعتماد على غير أبنائها مما سيجعلها بمرور الوقت تفقد الشخصية الإقليمية التي كانت تريد التشبث بها من خلال الانعزالية والتجزئة مما يجعلها تصبح في تناقض صارخ مع نفسها[١٩].

وأهم ملاحظة يمكن رصدها في قضية الاتحاد بين إمارات الخليج تتعلق بطبيعة العلاقة بين الأسر الحاكمة في ظل الاتحاد دون إثارة حساسيات الملك أو التأكيد على حقوق السيادة الوطنية لكل إمارة. فمشكلة الاتحاد هي إيجاد وسيلة للتوفيق بين امتيازات وحقوق الأسر الحاكمة التقليدية وبين المؤسسات والهيئات التي هي أساس وعماد الدولة الحديثة. ونظرًا لغياب تلك المؤسسات والهيئات وعدم تجربتها والتعود على وجودها، فإن الفكرة والدعوة للاتحاد لم تنبثق من داخل تلك الإمارات، بل مهدت لها بريطانيا في ثلاثينيات القرن العشرين عندما وجدت أن مصالحها أصبحت تتفق مع وجود إدارة موحدة يسهل التعامل معها[٢٠]. مع إقرار بأن أوجه التشابه الاجتماعي وعوامل الاتحاد تتغلب على أوجه التنافر والاختلاف، وليس أدل على ذلك من محاولة الشيخ زايد بن خليفة لإيجاد اتحاد لإمارات عمان سنة ١٩٠٥،

حيث وجه الدعوة لحضور اجتماع في دبي في نفس العام المذكور لمناقشة وحل النزاعات الإقليمية بين الإمارات، إلا أن محاولته لم تنجح بسبب موقف السلطات البريطانية في ذلك الوقت الداعي إلى بقاء الوضع الراهن المتمثل في التفكك والتجزئة[٢١].

ونظرًا لحاجتها لوجود اتحاد بين إمارات الساحل المهادن نتيجة لظهور النفط في البحرين وتطلع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الخليج، اقترحت بريطانيا في عام ١٩٣٢ إنشاء مجلس لشيوخ ذلك الساحل، وذلك لمناقشة الأمور المشتركة بين المشيخات وتنسيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإقرار القضايا ذات الطبيعة الواحدة لجميع الإمارات، والاتفاق حول مشكلات الهجرة والنقل والبريد وغيرها. وقد تأسس هذا المجلس بالفعل وكان يجتمع بصفة دورية كل أربعة أشهر، وكان يشكل بداية لتوحيد إداري يجمع بين هذه الإمارات. واستمر هذا المجلس لأكثر من ثلاثين عاما حيث ألحق به في عام ١٩٦٥ مكتب لتطوير الإمارات، ومع ذلك فشل هذا المجلس في توحيد الأنظمة بين المشيخات توحيدًا تامًا، حيث استمرت مشكلات توحيد الأنظمة هي بعينها التي اعترضت مباحثات اتحاد دولة الإمارات العربية في الفترة من ١٩٦٨-١٩٧١[٢٢].

وشهد عام ١٩٣٧ نشاطا للدبلوماسية البريطانية لتحقيق فكرة الاتحاد بين إمارات الساحل المهادن، فشهد ذلك العام مجموعة من الزيارات التي تمت بين المسئولين البريطانيين وحكام الإمارات، كما قام بعض الحكام بزيارات للرياض لشرح أهداف الاتحاد المقترح، لأنه كان من الواضح أن مباركة السعودية لذلك الاتحاد أمر لا بد منه من أجل نجاحه، ومهدت بريطانيا لكسب تأييد السعودية بإجراء سلسلة من تعديلات الحدود لصالحها في منازعاتها الحدودية مع تلك الإمارات بحكم أن بريطانيا تتولى كافة شئون هذه الإمارات بموجب معاهدات الحماية.

وقد تزامنت محاولة بريطانيا لتوحيد إمارات الساحل مع نمو وتصاعد المنافسة الأمريكية في المنطقة، والتي ظهرت مع ظهور شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو Aramco) في السعودية، ودعم الملك عبد العزيز بن سعود لها ومحاولة الولايات المتحدة لفرض سياسة الباب المفتوح Open Door على بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص، وتكثيف عملية المروق إلى بترول تلك المنطقة خاصة الخليج العربي، الذي كانت بريطانيا تريد أن تحتكر ثرواته باعتباره بحيرة بريطانية British Lake من وجهة نظرها. وسياسة الباب المفتوح تهدف إلى الضغط على الحكومة البريطانية كي لا تساند بريطانيا شركة معينة باعتبار جنسيتها أو هويتها وأن تفتح مناطق نفوذها لتحل فيها الشركات الأمريكية.

ومن ناحية أخرى، وجدت بريطانيا نفسها أمام اقتناع حكام الإمارات بكفاءة الأمريكيين وتطور وتزايد خبرتهم في ميدان إنتاج النفط، خاصة بعد اكتشاف النفط في البحرين عام ١٩٣٢[٢٣].

ونتيجة لذلك، وجدت بريطانيا ضرورة قيام اتحاد بين إمارات الساحل الخاضع لها من أجل رعاية مصالح شركات النفط البريطانية في ظل المنافسة الشرسة لشركات النفط الأمريكية، فدعت بريطانيا حكام إمارات الساحل عام ١٩٣٧، من أجل التباحث حول تنسيق الجهود وإيجاد تعاون واتحاد بينهم، وقد وضع المستشارون البريطانيون تفاصيل وأهداف هذا الاتحاد، والتي تتمثل في التركيز على توحيد مناهج التعليم، وتوحيد أنظمة البريد والتلغراف وإنشاء قوة عسكرية منظمة وتوحيد الأنظمة القانونية للإمارات، وتكوين مجلس أعلى يمثل فيه كل شيخ إمارته، وتكوين جمعية يتم انتخابها أو تعيينها من قبل الحكام تكون مهمتها سن القوانين المالية والتصديق على القوانين التي يصدرها المجلس الأعلى، وتكون حكومة كل إمارة مسئولة أمام هذه الجمعية، في الوقت الذي يكون فيه كل عضو من أعضائها مسئولا أمام الحاكم الذي يقوم بتمثيله[٢٤].

ولكن مشروع الاتحاد هذا لم يدخل حيز التنفيذ، نظرًا لوجود منازعات حدودية بين تلك الإمارات وبعضها، لاسيما وأن شركات البترول كانت تربط توقيع عقود امتيازاتها بمساحة الأرض التي يمكن استغلالها. ومن ناحية أخرى أدى اندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، واشتراك بريطانيا فيها إلى تراجع اهتمام بريطانيا بفكرة الاتحاد.

وفى عام ١٩٥١، تمكنت بريطانيا من تشكيل قوة حرس أطلقت عليها اسم كشافة ساحل عمان Oman Scout، وهي قوات شرطة تتكون من عناصر محلية ووافدة يقودها ضباط بريطانيون، وتخضع لسلطة الوكيل البريطاني في دبي، وكان مقر قيادتها في الشارقة. والهدف من تشكيلها هو حماية أعمال التنقيب عن النفط في صحراء أبو ظبي، التي كانت موضع نزاع مع السعودية، فحرصت بريطانيا على تدعيم وتقوية هذه القوة لحماية مصالح شركاتها العاملة في مجال البترول في المنطقة[٢٥]. وكان لهذه القوة دور كبير فيما بعد خلال النزاع حول واحات البوريمي بين الإمارات ومسقط والسعودية عام ١٩٥٥، وتحولت هذه القوة إلى قوة اتحادية وطنية بعد تطعيمها بعناصر محلية عقب إعلان قيام اتحاد دولة الإمارات العربية عام ١٩٧١[٢٦].

وجددت بريطانيا فكرة إنشاء مجلس لإمارات الساحل التي ظهرت سنة ١٩٣٢، واستطاعت في عام ١٩٥٢ تكوين مجلس الإمارات المتصالحة Trucial States Council ، الذي يتكون من إمارات الساحل المهادن السبع برئاسة المعتمد البريطاني في الخليج، بهدف تنسيق وتوحيد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومناقشة القضايا المشتركة بين تلك الإمارات كالهجرة والنقل والبريد والجوازات والحدود والجنسية وقضايا التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والمسائل الجمركية وغيرها. ويجتمع هذا المجلس كل أربعة أشهر، واختير الشيخ صقر حاكم رأس الخيمة لتولى رئاسته ثم حاكم الشارقة.

ولم يكن لهذا المجلس قانون ينظم اختصاصاته ولا ميثاق لتحديد صلاحياته واكتفى بالنظر ومعالجة القضايا المذكورة، مع استعراض بعض المسائل الحيوية ذات الطابع السياسي، كإعادة ضم كلباء وعملية تحريم تجارة الرقيق. غير أن قرارات هذا المجلس كانت قرارات استشارية غير ملزمة، وكانت تنفذ بواسطة الحكام، كل في إمارته وبالصورة التي تناسبه، أو قد تنفذ بواسطة المقيم السياسي البريطاني عندما يرى ذلك مناسبا ولا يتعارض مع سياسة حكومة بلاده دون الرجوع إلى شيوخ الإمارات(٢٧).

وظهرت فوائد هذا المجلس من خلال النتائج الطيبة لبعض القضايا التي عالجها؛ مما شجع حكام الإمارات على تحقيق المزيد من التعاون في المجالين الإداري والاقتصادي، فتكونت عدة لجان للصحة العامة والزراعة والتعليم وغيرها، وتوسعت أعمال المجلس مما استدعى تشكيل هيئة تحضيرية له عرفت باسم مجلس التشاور Deliberative Council، تقوم بالتحضير لجلسات المجلس وإعداد جدول أعماله، ويتكون مجلس التشاور من ممثل أو اثنين عن كل إمارة.

وفى الأول من مارس عام ١٩٦٥، قرر مجلس الإمارات إنشاء مجلس تطوير الإمارات المتصالحة تتكون موارده من مساهمات الإمارات النفطية الغنية كالبحرين وأبو ظبي وقطر، وما يمكن أن يقدم له من مساعدات خارجية. وقد قدرت مساهمة بريطانيا في صندوق مجلس التطوير عند إنشائه بمبلغ مليون جنيه إسترليني، إضافة إلى مبلغ ٢٠٠ ألف جنيه بمثابة منحة سنوية. وقد خلق مجلس الإمارات المتصالحة نوعا من التآلف بين الحكام السبعة، وسيظهر أثره في نجاح خطة الاتحاد السباعي المكون لدولة الإمارات العربية المتحدة، في حين تعثرت خطة الاتحاد التساعي الذي كان من المفترض أن يشمل الإمارات السبع والبحرين وقطر(٢٨).

ومن ناحية أخرى، سعت بريطانيا إلى تكوين تجمع أو حلف إقليمي باسم حلف الخليج الفارسي تحت زعامة بريطانيا وتشترك فيه باكستان وإيران والعراق من

دول حلف بغداد آنذاك، ثم يفتح الباب لدول وإمارات الخليج وغيرها للانضمام لهذا الحلف، إلا أن هذه الفكرة لم تلق صدى ولا تجاوبًا[٢٩].

ويتجلى اهتمام مصر بالخليج العربي في هذه الفترة من خلال وثائق وزارة الخارجية المصرية التي تتميز بندرتها الشديدة وذلك من خلال بحث مقدم من الإدارة العربية بوزارة الخارجية عن المحميات البريطانية في شبه الجزيرة العربية، وفيما يتعلق بإمارات الساحل المتصالحة ذكرت الوثيقة أنها تقع في المنطقة المحصورة بين سلطنة مسقط وإمارة قطر على الساحل العربي للخليج الفارسي، وتتكون من ثماني مشيخات وأن جميع إمارات ساحل الصلح البحري تقع تحت الحماية البريطانية بمقتضى معاهدات حماية عقدتها بريطانيا مع شيوخها وأمرائها (انظر الوثيقة رقم ١ بالملحق)[٣٠].

رابعًا- جهود الجامعة العربية في الخليج العربي

تتميز حقبة نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن العشرين بوجود تصاعد للنفوذ والصراع في منطقة الخليج العربي، ومنبع ذلك كله ومنبته هو ظهور البترول بشكل كثيف في تلك المنطقة، ففضلا عن التنافس والصراع الدولي كان هناك تنافس إقليمي تمثل في دور مصر والسعودية والعراق والكويت[٣١]، وبدأت الجامعة العربية تولي اهتمامها بإمارات الساحل المتصالحة عندما أقدمت بعض قطع الأسطول الإيراني بإنزال قواتها في جزيرة أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة من خلال مناورة مشتركة مع الأسطول الأمريكي في مارس عام ١٩٦٣. وأظهرت بعض تقارير الجامعة العربية أن إسرائيل كانت تعمل على تهريب بضائع وتتبادل تجاريا مع إمارات الخليج العربي، ونتيجة لجهود الجامعة العربية في هذا المجال وافق حكام دبي وأبو ظبي والشارقة على إنشاء مكاتب للمقاطعة الإسرائيلية في بلادهم.

وفى أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي بالقاهرة في يناير عام ١٩٦٤، ظهرت الحاجة إلى اجتذاب إمارات الخليج إلى التجمع العربي، وكانت الوسيلة التي اتفق

عليها الزعماء هي إنشاء صندوق للتنمية تشارك فيه كل من مصر والسعودية والكويت والعراق من أجل توحيد الجهود العربية في هذا المجال، وتكون مهمة الصندوق دراسة المشروعات العمرانية، ومد الإمارات بالخبرات الفنية اللازمة لتنفيذها.

وتقرر إرسال بعثة إلى إمارات الخليج للاتفاق مع شيوخها على وسائل توثيق الروابط بينهم وبين الجامعة العربية. وأشار تقرير البعثة إلى أن بريطانيا لم تقم بمشروعات إنمائية أو تعليمية طوال فترة وجودها واحتلالها للمنطقة، باستثناء مدرستين مهنيتين أسست إحداهما في الشارقة والأخرى في دبي في عامي ١٩٦٣ و١٩٦٤، كما أنها لم تنشئ الطرق التي تربط بين الإمارات العربية تأكيدا للحواجز فيما بينها. وأكد التقرير تطلع شيوخ المنطقة إلى المعونات العربية من أجل الوفاء بما تتطلبه احتياجات إماراتهم من مشروعات عمرانية واقتصادية كتعبيد الطرق بين دبي ورأس الخيمة وتوفير مياه الري[٣٢].

وقد وجهت بعثة الجامعة العربية اهتمامها إلى ثلاث موضوعات هي:

١– أخطار الهجرة الأجنبية إلى داخل منطقة الخليج.

٢– تسوية مشكلات الحدود بين الإمارات.

٣– تنظيم المساعدات المالية العربية للمنطقة.

وبالنسبة لموضوع الهجرات الأجنبية أكد تقرير بعثة الجامعة أن هناك كثيرًا من المتسللين يتدفقون يوميا على الإمارات المختلفة، ومعظمهم من الشبان الإيرانيين الذين أدوا الخدمة العسكرية، إلى جانب هجرات البلوش والباكستانيين والهنود والأفغان وبعض مواطني الملايو وسيلان وغيرها. وقد استقرت معظم هذه الهجرات الأجنبية في إمارة دبي حتى أصبح يخشى من العناصر الأجنبية وما قد تؤدى إليه من طمس الهوية العربية، ووقوع كارثة جديدة في الخليج تفوق كارثة فلسطين. وكانت بريطانيا تتغاضى عن تدفق الهجرات الأجنبية من أجل إضعاف عروبة تلك الإمارات،

في الوقت الذي كانت تثير فيه العقبات في وجه القادمين من مصر وفلسطين وغيرهما.

وبالنسبة لموضوع مشكلات الحدود بين الإمارات، وجدت بعثة الجامعة أن هذه المشكلة من أكثر المشاكل تعقيدا نظرا لأنها لا تتعلق بالحدود البرية فقط، بل ترتبط بالقبائل المتنقلة، وما قد يؤدى إليه ذلك من مطالبة إمارة ما بالسيطرة على رعايا يوجدون في إمارة أخرى.

وبالنسبة لموضوع المساعدات المالية العربية، نجد أن الحكومة البريطانية وقفت أمام محاولات الجامعة العربية لربط إمارات الخليج بالدول العربية اقتصاديًّا وسياسيًّا، واعترضت اعتراضا شديدا على نشاط الجامعة في هذا المجال باعتباره يتناقض مع المعاهدات والعلاقات الخاصة التي تربط بريطانيا بتلك الإمارات. وأوفدت وزير دولتها جورج طومسون إلى المنطقة للحيلولة دون نجاح جهود الجامعة العربية.

وتبلغ ذروة التناقض الاستعماري البريطاني في المنطقة في شخصية وزير الدولة البريطاني جورج طومسون الذي سبق له أن أعلن في مجلس العموم أن بريطانيا غير مسئولة عن تخلف هذه المنطقة، وأن حكامها هم المسئولون عن ذلك، ثم يأتي ليعلن حربًا على الحكام لأنهم قبلوا مشروعات فنية بحتة وغير مشروطة مع الجامعة العربية[٣٣].

ويتضح من تقرير بعثة الجامعة العربية أن الوزير البريطاني وجه تحذيرا إلى الحكام وأرغم الكثير منهم على سحب موافقتهم السابقة، حيث اعتذر حاكم دبي عن استقبال البعثة، وأصر على أن تكون المساعدات عن طريق مكتب تطوير الإمارات المتصالحة التابع لمجلس حكام الإمارات (السابق ذكره). بل حدث أكثر من ذلك، حيث أقدمت السلطات البريطانية في عام ١٩٦٥ على إقصاء الشيخ صقر بن سلطان القاسمي حاكم الشارقة وتنصيب ابن عمه بدلا منه، لأنه أبدى تجاوبا مع مشروعات الجامعة العربية[٣٤]. كما أرغمت السلطات البريطانية الشيوخ الآخرين

الذين وافقوا على مشروعات التنمية العربية على إرسال برقيات إلى جامعة الدول العربية سحبوا فيها موافقاتهم السابقة مطالبين أن تكون المساعدات العربية عن طريق مجلس تطوير الإمارات المتصالحة[٣٥].

وهكذا استطاعت بريطانيا أن تفسد مشروع التنمية العربي لإمارات الخليج مرتكزة على تواجدها السياسي والعسكري قبل الاقتصادي في المنطقة، وما كان مجلس تطوير الإمارات المتصالحة إلا لإفشال صندوق التنمية الذي أنشأته الجامعة العربية، ونتساءل: لماذا أنشأت بريطانيا هذا المجلس في سنة ١٩٦٥، بعد وجودها لأكثر من قرن ونصف في المنطقة دون وجود أي شيء كهذا ؟.

خامسًا– الاتحاد التُسَاعي لسنة ١٩٦٨

نظرًا لتوافر مقومات الوحدة وعوامل الاتحاد بين إمارات الخليج العربي، واختمارها في نفوس شعوب وحكام المنطقة، نجد أنه بمجرد إعلان بريطانيا عن عزمها الانسحاب من منطقة الخليج في ١٦ يناير سنة ١٩٦٨، على أن يكون هذا الانسحاب قبل نهاية عام ١٩٧١. دارت على الفور المفاوضات والمشاورات بين الشيخ زايد بن سلطان حاكم إمارة أبو ظبي، والشيخ راشد بن مكتوم حاكم إمارة دبي نتج عنها توقيع اتفاقية سميح بينهما في ١٨ فبراير سنة ١٩٦٧ (انظر نص الاتفاقية بملحق هذا البحث، الوثيقة رقم ٢) التي تنص على تكوين اتحاد يضم البلدين له علم واحد وتناط به الشئون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي والخدمات والجنسية والهجرة. وفى هذه الاتفاقية ترك الباب مفتوحا أمام باقي إمارات الساحل وحاكمي قطر والبحرين للتداول حول مستقبل المنطقة[٣٦]. وتم التوقيع أيضا بينهما في نفس اليوم على اتفاقية لتسوية الحدود البحرية بين إمارتي أبو ظبي ودبي لصالح وخير شعبيهما[٣٧].

وقد رحبت الإمارات الأخرى بالدعوة التي وجهها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والشيخ راشد بن سعيد المكتوم، وكان أول المرحبين الشيخ عيسى آل خليفة

حاكم البحرين، الذي صرح، في أثناء مروره ببيروت، بأن إمارات الخليج العربي ستعقد قريبا اجتماعا في دبي للبحث عن مستقبل الخليج بعد انسحاب بريطانيا عام ١٩٧١، وأضاف بأنه من جانبه سوف لا يطلب استمرار وجود القوات البريطانية في البحرين[٣٨].

وعلى الأثر اجتمع حكام الإمارات السبع وحكام قطر والبحرين في دبي في الفترة ما بين ٢٥-٢٧ فبراير سنة ١٩٦٨، وأسفر هذا الاجتماع عن إعلان "اتفاقية دبي" الشهيرة، التي وقعها جميع الحكام المجتمعين، أشارت هذه الاتفاقية في ديباجتها إلى اتفاقية سميح الموقعة في ١٨ فبراير سنة ١٩٦٨، كما أشارت إلى أنها جاءت استجابة لرغبة شعوب المنطقة في تعزيز أسباب الاستقرار في بلادهم وتحقيق الدفاع الجماعي عن كيانها وصيانة أمنها وسلامتها وفقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية، وتتكون هذه الاتفاقية من ثلاثة أبواب تتضمن سبع عشرة مادة، ووقعها حكام إمارات أبو ظبي والبحرين ودبي وقطر وأم القوين والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة وعجمان[٣٩].

ونصت المادة الثانية من هذه الاتفاقية على أن (الغرض من هذا الاتحاد هو توثيق الصلات بين الإمارات الأعضاء وتقوية التعاون بينهما في كل المجالات، وتنسيق وتوحيد سياستها الخارجية وتمثيلها الخارجي وتنظيم الدفاع الجماعي عن بلادها صيانة لأمتها ومحافظة على سلامتها والنظر بصفة عامة في شئونها ومصالحها المشتركة بما يكفل بلوغ أمانيها وتحقيق آمال الوطن العربي الكبير قاطبة).

وفيما يختص بالسلطات نصت الاتفاقية على تشكيل مجلس أعلى من حكام الإمارات يضطلع بوضع ميثاق كامل دائم للاتحاد ورسم سياسة عليا له في المسائل الدولية والسياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية وغيرها. وأن يتناوب حكام الإمارات سنويا رئاسة اجتماعات المجلس الأعلى. وأن يعاون ذلك المجلس مجلس آخر يسمى "مجلس الاتحاد" وهو الهيئة التنفيذية للاتحاد ويمارس اختصاصاته وفقا للسياسة

العليا التي يقررها المجلس الأعلى، وأن يكون الاتحاد محكمة عليا، ومُقرًّا دائمًا يعينه المجلس الأعلى، وأن تمارس حكومة كل إمارة شئونها المحلية، وأن يعمل بهذه الاتفاقية في ٢٠ مارس سنة ١٩٦٨.

وفور الإعلان عن اتفاقية دبي سارعت الدوائر البريطانية بالتأكيد على أنها تتطلع بسرور إلى قيام هذا الاتحاد وترحب به كخطوة نحو تأمين الاستقرار في المنطقة، كما نفت بشدة أن يكون لها أية شبهة في تحريكه مؤكدة أنه لم يكن لها علاقة بذلك، وصدر بيان بريطاني سعودي مشترك (انظر نص البيان في ملحق هذا البحث، وثيقة رقم ٣) يدعو إلى سرعة تشكيل اتحاد إمارات الخليج[٤٠]. كما أجمعت الدول العربية على تأييد الاتحاد ما عدا سوريا والجزائر واليمن الديمقراطية، وبعض قوى اليسار[٤١]. ومن جانبه رحب عبد الخالق حسونة، الأمين العام لجامعة الدول العربية بقيام اتحاد إمارات الخليج ووصفه بأنه خطوة إلى الأمام، وقال: إننا نرجو أن نشهد قريبا انضمام هذا الاتحاد إلى الجامعة[٤٢].

في حين عارضت إيران قيام هذا الاتحاد، وأصدرت الحكومة الإيرانية بيانا رسميا أكدت فيه أن الحكومة البريطانية تخلت عن أراض كانت قد سيطرت عليها، يشهد التاريخ أنها فصلت عن إيران بالقوة، وأن الحكومة الإيرانية لن تعترف بهذا الاتحاد قبل أن يتم تسوية مطالبها الخاصة بالبحرين التي انضمت إلى الاتحاد[٤٣].

وفى ١٨ و ١٩ مايو سنة ١٩٦٨، اجتمعت في دبي لجنة من المستشارين لوضع جدول أعمال اجتماع المجلس الأعلى للحكام القادمين وظهر خلاف حول تفسير اتفاقية دبي، فبينما رأت وفود البحرين وأبو ظبي وبعض الإمارات إرجاء اتخاذ القرارات الأساسية من انتخاب رئيس الاتحاد وتعيين المقر الدائم للاتحاد إلى حين وضع الميثاق الكامل للاتحاد. رأت وفود قطر ودبي وبعض الإمارات الأخرى أنه لا بد من تنفيذ الاتفاق على الفور باعتباره يشكل نظاما مؤقتا وانتقاليا إلى حين إقرار

"الميثاق الكامل للاتحاد"[٤٤]، فضلا عن وجود خلافات حول الحدود بين تلك الإمارات.

ورغم هذه الخلافات، انعقد الاجتماع الأول لدور الانعقاد الأول للمجلس الأعلى للحكام في أبو ظبي في ٢٥ و ٢٦ مايو سنة ١٩٦٨، وفشل الاجتماع في إقرار جدول الأعمال وانتهى دون اتخاذ أي قرار. وسعت قطر إلى الحصول على استشارتين قانونيتين: إحداهما من الدكتور وحيد رأفت، المستشار القانوني لدولة الكويت. والثانية من الأستاذ شارل روسو، أستاذ القانون الدولي في جامعة باريس، وجاءت الاستشارتان مؤيدتين لوجهة نظر قطر. ومن ناحيتهما تدخلت كل من السعودية والكويت في مساعٍ حميدة للوساطة بين الحكام، لاسيما وأن السعودية تربطها صلات وثيقة مع قطر، والكويت لها نشاط واضح وملموس في مساعدة كافة الإمارات اقتصاديا خاصة في مجال التعليم وبناء المدارس.

وأثبتت الدبلوماسية الكويتية نجاحها، بعد أن أدرك الجميع أبعاد الأزمة التي تعترض سير الاتحاد، وتم استئناف اجتماعات مجلس الحكام في ٦ و ٧ يوليه سنة ١٩٦٨، وخلال هذا الاجتماع الثاني لدور الانعقاد الأول، وزع وبشكل سرى في أروقة المؤتمر منشورًا يحمل عنوان "نداء إلى من يهمه الأمر" ويحمل إمضاء "شعب الخليج وعمان" ويؤكد المنشور على ضرورة تحقيق الوحدة الشاملة مع كافة أبناء الخليج العربي الواحد، ويدعو إلى نبذ الخلافات من أجل المصلحة العامة (انظر نص المنشور بالوثيقة رقم ٤ بملحق هذا البحث)، ويطالب السعودية بالكف عن التعامل مع معارضي الاتحاد[٤٥].

وأمكن خلال هذا الاجتماع التوفيق بين الآراء المتضاربة ونقاط الخلاف. وتم اختيار الشيخ زايد رئيسا للدورة الاتحادية،كما تقرر أن يتحول اجتماع الحكام إلى "المجلس الأعلى الاتحادي" وأن ينتخب المجلس الأعلى من بين أعضائه وبالتناوب فيما بينهم رئيسا لكل دورة من دوراته، وتشكيل مجلس اتحادي مؤقت وتحديد

اختصاصاته، وإنشاء ميزانية للاتحاد تساهم فيها الإمارات بنسبة دخل كل منها، وحتى يتم إقرار ذلك، تقرر تقديم تمويل بصفة عاجلة بمبلغ ٥٠ ألف دينار بحريني تحملته كل من البحرين وقطر ودبي وأبو ظبي[٤٦]، وأقر الاجتماع ضرورة الاتفاق مع خبير عربي هو الدكتور عبد الرزاق السنهوري لوضع الميثاق الكامل الدائم للاتحاد، والذي اختار مساعدًا له هو الدكتور حسن الترابي من السودان. وأصر الدكتور السنهوري على أن يكون للاتحاد علم واحد يمثله في الخارج، وأن تحتفظ كل إمارة بعلمها الخاص بها في الداخل، وذلك حلا لمشكلة احتفاظ كل إمارة بسيادتها الذاتية، ووافق المجلس على ذلك[٤٧].

وقد قام المجلس الاتحادي المؤقت بنشاط كبير، فقد عقد أربع دورات في كل من الدوحة والشارقة ودبي وعجمان على التوالي خلال الفترة من سبتمبر ١٩٦٨ حتى أبريل ١٩٦٩، وبذل الشيخ زايد بن سلطان، رئيس الدورة الخاصة بالمجلس الاتحادي الأعلى جهودًا كبيرة في محاولة تنفيذ قرارات المجلس والتغلب على مسألة احتفاظ كل إمارة بسيادتها الخاصة، فقد صرح أنه يؤيد بقوة قيام اتحاد وثيق يضم الإمارات التسع، على أنه إذا ثبت استحالة تنفيذ ذلك فإنه سيؤيد قيام اتحاد بين إمارات الساحل السبع وحدها، وحتى إذا تعذر ذلك أيضا فإنه سيؤيد قيام اتحاد بين أبو ظبي وبين ثلاث أو أربع إمارات كنواة لاتحاد أكبر يتم إنشاؤه في المستقبل[٤٨].

وبالرغم من النجاحات التي حدثت خلال دور الانعقاد الأول والثاني، إلا أن مشكلة الميثاق الكامل الدائم للاتحاد ظلت قائمة دون حل، ولذلك عنيت الاجتماعات التمهيدية التي سبقت الدورة الثالثة للمجلس الأعلى الاتحادي في مايو ١٩٦٩ بالنظر في هذه المشكلة، وأوصت بإيجاد دستور مؤقت للاتحاد بدلاً من الميثاق الدائم الذي تعذر إعداده، وعهد وإلى الدكتور وحيد رأفت بهذه المهمة التي أنجزها بتقديم مشروع دستور متكامل مكون من ١٥٣ مادة موزعة على عشرة

أبواب، والجدير بالذكر أن هذا المشروع هو الذي قام عليه الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة[٤٩].

وقد كان من المقرر أن تعقد اجتماعات للمجلس الاتحادي الأعلى في نوفمبر ١٩٦٩، وأكتوبر ١٩٧٠، ولكن الذي حدث أن هذه الاجتماعات لم تعقد في مواعيدها نتيجة لعد اتفاق حكام الإمارات على كل النقاط الدستورية المختلف عليها. وتم الاكتفاء بعقد مؤتمرين لنواب الحكام في شهري يوليه وأكتوبر ١٩٧٠. وبالرغم من الجهود التي بذلت، خاصة جهود الوساطة السعودية والكويتية، لم تتوصل وفود الإمارات إلى حل مناسب متفق عليه حول النقاط المختلف عليها؛ وبناء عليه انهار مشروع الاتحاد التساعي الذي دعت إليه اتفاقية دبي[٥٠]. وأهم النقاط التي اختلف عليها نواب الحكام في اجتماعهم هي:

١- سلطات الحكومة الاتحادية. ٢- نسبة التمثيل في المجلس الوطني الاتحادي.

٣-مقر عاصمة الاتحاد. ٤- مبدأ التصويت في المجلس الأعلى[٥١].

وقد أضيفت ثلاث مسائل أخرى لم تكن خلافية في الأصل، أثيرت في أثناء المناقشات، وهي الجيش الاتحادي، والسيادة الاتحادية على الموانئ والجمارك. وانفراد الاتحاد بالسياسة الخارجية[٥٢].

سادسًا- استقلال البحرين

جاء ذكر البحرين في الوثائق المصرية من خلال وثائق وزارة الخارجية؛ حيث تشير محفوظات الإدارة العربية في إحدى وثائقها إلى البحرين وأهميتها الإستراتيجية والاقتصادية وموقعها المهم في الخليج العربي بالنسبة لإيران والعراق والسعودية. وتستعرض الوثيقة علاقة البحرين بالدول الأجنبية واستيلاء البرتغاليين عليها في سنة ١٥٠٧، إلى أن حررها أمراء عمان ومسقط سنة ١٦٢٢، ثم غزو الفرس لها في عام ١٧٣٥، ثم استعادة العرب لها سنة ١٧٨٣. ثم تستعرض الوثيقة علاقة البحرين

ببريطانيا، بداية من توقيع المعاهدة العامة بين بريطانيا وشيوخ ورؤساء الساحل العربي للخليج الفارسي سنة ١٨٢٠، ثم توقيع اتفاقية سنة ١٨٦١ بين بريطانيا وآل خليفة، ثم معاهدة سنة ١٨٨٠ التي وقعها الشيخ عيسى بن على آل خليفة مع بريطانيا، والتي تعهد فيها بألا يعقد أية معاهدة مع دولة ما دون موافقة الحكومة البريطانية، كما تعهد بألا يأذن لدولة أخرى بتمثيل سياسي في بلاده.

وفى عام ١٨٩٢ عقد الشيخ عيسى معاهدة أخرى تعهد فيها بعدم بيع أو رهن أي جزء من بلاده إلا للحكومة البريطانية. وعندما أرادت الدولة العثمانية عام ١٨٩٣ اعتبار أهل البحرين ضمن رعاياها، أجابتها بريطانيا بأن البحرين واقعة تحت حمايتها. وفى عام ١٩١٦ تعهد شيخ البحرين بألا يستثمر أو يأذن لغيره باستثمار البترول في بلاده بغير موافقة بريطانيا.

ثم تستعرض الوثيقة التكييف القانوني والدولي للمعاهدات المعقودة بين بريطانيا وشيوخ البحرين. كما تعرج الوثيقة على ادعاءات إيران المتعلقة بالسيادة على البحرين ووجهة النظر البريطانية فيها، فتذكر الوثيقة أن بريطانيا كانت أكثر حرصا على تدعيم مركزها في البحرين لا التفريط فيه لاسيما بعد أن قام الدكتور مصدق بتأميم شركة البترول الإنجليزية– الإيرانية عام ١٩٥١[٥٣].

وقد عملت بريطانيا على توجيه النزاع الإيراني– الإنجليزي على البحرين وجهة أخرى لعرقلة مطالب إيران هناك أو على الأقل تأجيلها كيلا تتخذ إيران من هذه المسألة ذريعة لانسحابها من حلف بغداد، فأذاعت أن الثورة المصرية والقائمين بها يعملون على أن تنال البحرين استقلالها بدليل تبنى مصر لهيئة البحرين الحرة التي تحارب الاستعمار البريطاني هناك، وكان من نتيجة ذلك أن قامت الدوائر الإيرانية بهجوم على مصر تتهمها فيه بأنها تريد أن تقطع البحرين عن وطنها إيران. وبذلك استطاعت بريطانيا تحويل المسألة إلى نزاع إيراني– مصري. على الرغم من أن (مصر قد أوضحت رأيها عدة مرات بواسطة سكرتير عام المؤتمر الإسلامي من أنها تقر

السياسة التي ترمى إلى إعطاء أهالي البحرين حق اختيار مصيرهم بإجراء استفتاء حر سواء اختارت البحرين الاستقلال أم الانضمام إلى إيران، وهي السياسة التي نفذتها في السودان رغم الفوارق الشاسعة في علاقة البلدين التاريخية والاقتصادية بالنسبة لمصر)، ومن ناحية أخرى تشير الوثيقة إلى أن أحد الوزراء السعوديين صرح في طهران (بأن حكومته أبلغت السفارة الإيرانية في جدة رسميا بأن الحكومة السعودية لا تعترف مطلقا لأية دولة أجنبية بأي حقوق أو سيادة على إمارة البحرين فهي بلاد عربية لا سلطان لأحد عليها)[٥٤].

كما تشير وثائق أرشيف الدول المحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة إلى البحرين وتنازع الاستعمار حولها، فترصد إثارة الصحف الإيرانية لموضوع السيادة على البحرين، وتقر الوثيقة بأهمية البحرين بالنسبة للعرب، وتشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا يتقاسمان النفوذ السياسي والاقتصادي في البحرين. وتؤكد الوثيقة رأى السفارة المصرية بطهران بأن حل مشكلة البحرين لا ينبغي أن يكون إلا لصالح سكانها العرب، ويجب مواجهة كل محاولة لهجرة الإيرانيين إلى الجزيرة حتى لا يرتفع عدد الإيرانيين بها إلى حد يهدد الأغلبية العربية (انظر نص الوثيقة رقم ٥ بالملحق) [٥٥].

وفى رصدنا للوضع الداخلي في البحرين نجد أنها سبقت الإمارات الأخرى في الخليج في تنظيماتها الإدارية، فقد أنشئ بها مجلس إداري معين من مديري الدوائر والمسئولين في الحكومة منذ ١٩٥٦، كما أجريت إصلاحات مهمة في الإدارة الحكومية في يناير ١٩٧٠، حيث أنشئ مجلس الدولة، وعين له رئيس هو بمثابة رئيس للوزراء، وأعطيت لهذا المجلس سلطات إدارية وتشريعية وأيضا تنفيذية.

ومن ناحية أخرى، كانت الحركة الوطنية في البحرين تركز على احتفاظ البحرين بطابعها العربي في مواجهة الادعاءات الإيرانية، وليس أدل على ذلك من انتفاضة عمال شركة بابكو في ١٩ مارس ١٩٦٥، والتي استمرت قائمة أحد عشر

يوما، واشتركت فيها بعض الفئات الوطنية الأخرى وتعـدت مطالـب الانتفاضـة مطالب العمال إلى المطالب الوطنية بصفة عامة، وكانت هذه الانتفاضة احتجاجا على قيام شركة بابكو بتسريح ما يقرب من خمسمائة عامل عربي دفعة واحدة، وكانـت هذه هي المرة الثالثة التي أقدمت فيها الشركة على إنهاء خدمة هذا العدد الكبير من العمال العرب، ووضح أنها كانت تستهدف تصفية كاملة لهم وإحلال عمال أجانب بدلاً منهم، ويبدو أن ذلك كان بإيعاز من السلطات البريطانية[٥٦].

وحلاً لهذه المشكلة شاركت الولايات المتحـدة بريطانيـا في وضـع نهايـة للادعاءات الإيرانية في البحرين، وذلك بمساعدة الوسـاطة الكويتيـة والـسعودية الملموسة في هذا الموضوع. كما كان للأمم المتحدة دور بارز في تقـديم الـضمانات الدولية الكفيلة باحترام ما تم الاتفاق عليه بين الأطراف المعنية فيما يتعلق بتـسوية هذه المشكلة[٥٧].

وكما مر بنا ذكره، فقد حاولت البحرين أن تكون عضوًا في الاتحاد التساعي الذي كان مقررًا له أن يضم البحرين وقطر ومشيخات الساحل العماني السبع. وقد كان للبحرين مقترحات تتمثل في أن يكون للإمـارات التـسع تمثيـل متـساوٍ في المؤسسات الاتحادية، وأن تكون للحكومة السيطرة على الجمارك والصادرات والمياه الإقليمية وخطوط الملاحة والطيران في أجواء الاتحاد، وأن تكون للاتحاد قوة دفـاع واحدة، وأن تكون القرارات بأغلبية سبعة أصوات وغيرها. غير أن بعض الإمارات تحفظت على هذه المقترحات فأقدمت البحرين على إعلان استقلالها في ٤ أغسطس عام ١٩٧١ ببيان أصدره الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفـة حـاكم البحـرين وتوابعها فيه:

١–إنهاء جميع المعاهدات والاتفاقيات السياسية والعسكرية التي تنظم علاقات التحالف بين حكومة البحرين والحكومة البريطانية.

٢-أن البحرين، الدولة العربية المستقلة، هي صاحبة السيادة المطلقة على أراضيها، وأن لحكومتها دون غيرها حق تصريف شئونها الخارجية وتنظيم علاقاتها الدولية.

٣-التقدم فورًا بطلب انضمام دولة البحرين إلى عضوية كل من الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة.

٤-الطلب من الدول العربية الشقيقة والدول الإسلامية الصديقة ومن دول العالم الأخرى الاعتراف بوضع وكيان البحرين كدولة عربية مستقلة ذات سيادة[٥٨].

وقد تم قبول البحرين عضوًا في مجلس الجامعة العربية في ١١ سبتمبر ١٩٧١، وعضوًا في هيئة الأمم المتحدة بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٧١. وكانت مصر هي أول دولة يزورها الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس وزراء البحرين، وأول سفير بحريني يعين بالقاهرة هو السيد محمد البحارنة، وباركت أبو ظبي إعلان استقلال البحرين بزيارة قام بها الشيخ أحمد بن حامد، وزير الإعلام والسياحة في أبو ظبي للبحرين[٥٩].

وفى نفس يوم إعلان الاستقلال صدرت مراسيم أميرية تقضى بتبديل اسم حاكم البحرين إلى "أمير دولة البحرين"، وتبديل اسم مجلس الدولة إلى "مجلس الوزراء" ورئيس المجلس إلى "رئيس مجلس الوزراء" كما اعتبر أعضاء المجلس وزراء[٦٠]، وتم توقيع معاهدة جديدة مع بريطانيا تقوم على التشاور فيما بينهما.

وقد تم إجراء إحصاء للسكان في البحرين وقت إعلان استقلالها، وجاء ليؤكد الانتماء العربي للبحرين حيث بلغ عدد السكان ٢١٦ ألفا، ٨٢% منهم بحرينيون، و ١٧،٥% أجانب[٦١].

سابعًا– استقلال قطر

ورد ذكر قطر في الوثائق المصرية من خلال وثائق وزارة الخارجية؛ حيث تشير محفوظات الإدارة العربية إلى أن بريطانيا عقدت مع قطر معاهدة تحالف عام ١٨٩٣، وفى عام ١٩١٦ عقدت بريطانيا معاهدة محالفة أخرى مع شيخ قطر التزم فيها الشيخ بقبول الالتزامات التي ارتبط بها مشايخ مسقط وعمان. وفى عام ١٩٣٤ أعلنت بريطانيا حمايتها على هذه المشيخة وذلك بمقتضى معاهدة حماية عقدتها معها والتزم فيها شيخها بمنح امتياز البحث عن النفط في إمارته واستغلاله لشركة البترول العراقية الإنجليزية، وكان يبلغ إنتاج حقول النفط في قطر، في عام تحرير هذه الوثيقة ١٩٥٧، أكثر من مليوني طن سنويا.

كما تستعرض الوثيقة أهمية الموقع الجغرافي لقطر وبقية محميات الخليج مع إدراج جدول لشركات البترول وجنسياتها والدول التي تعمل بها، وتعرج الوثيقة على السياسة البريطانية والأمريكية والتوفيق بينهما في منطقة الخليج والشرق الأوسط مع استعراض للسياسة السوفيتية[٦٢]. كما جاء ذكر قطر في وثيقة أخرى صادرة عن إدارة الاستعلام والنشر بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بعد ذلك بعامين (عام ١٩٥٩)، وذكر فيها أن أهم صادرات قطر هو البترول الذي يبلغ إنتاجه ثمانية ملايين طن سنويا، وأن نظام التعليم هو نفس النظام المتبع في الجمهورية العربية المتحدة[٦٣].

وفى عام ١٩٦٢، حدث تنظيم في الإدارة الحكومية، إذ تكونت من ثلاث إدارات رئيسية، هي المالية، والشئون الإدارية، والنفط. وفى عام ١٩٦٤ كون الشيخ أحمد بن على مجلسًا استشاريًا باختياره المحض للمساعدة في شئون الحكم. على الرغم من أنه لم يتم تعيين وكيل بريطاني في قطر إلا في عام ١٩٤٩، وهو الضابط جون ولتون John Wilton الذي انضم إليه بعض الإنجليز كمستشارين في مكاتب الحكومة[٦٤].

وعلى الرغم من أن قطر لم تتعرض لادعاءات إيرانية بالسيادة عليها، إلا أنها أصدرت قانونًا للجنسية في عام ١٩٦٢، يؤدى إلى المحافظة على الشخصية الإقليمية للدولة، حدد المواطنين في ثلاث فئات هي:

١- القطريون الأصليون الذين أقاموا في قطر قبل عام ١٩٣٠.

٢- الذين ولدوا من أب قطري داخل وخارج قطر.

٣- مكتسبو الجنسية القطرية، وعلى هؤلاء أن يثبتوا أنهم عاشوا في قطر لمدة عشرين عامًا أو خمسة عشر عامًا بالنسبة للعرب، وأن يكون لهم مصدر رزق، وبشرط معرفتهم باللغة العربية(٦٥).

ونتيجة لما مر بنا ذكره في موضوع الاتحاد التساعي وتجاهل المشروع القطري للدستور المؤقت، خلال الاجتماع الرابع للمجلس الأعلى للاتحاد، أدى ذلك إلى تقليل الحماس القطري للاتحاد، وعبرت الحكومة القطرية عن ذلك في بيان أوضحت فيه أنها لا زالت راغبة في قيام الاتحاد، ولكنها ترى -ضمانا لعدم الفشل- إجراء مزيد من المشاورات والاتفاق المسبق بين الإمارات حول النقاط المختلف عليها قبل عقد أي اجتماع آخر(٦٦).

وفى ٢ أبريل ١٩٧٠، أعلن الشيخ أحمد بن على، حاكم قطر، "النظام الأساسي المؤقت للحكم في قطر" الذي كان بمثابة دستور مؤقت للدولة(٦٧).وفى سبتمبر ١٩٧٠، أعلنت قطر خروجها من الاتحاد التساعي، لاسيما بعد اتجاه البحرين نحو الاستقلال.

وفى الفترة من ٦-٨ يونيه ١٩٧١، قام الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، ولى عهد قطر، بزيارة إلى مصر من أجل تدعيم العلاقات بين البلدين، كما زار مقر جامعة الدول العربية، وناقش مع عبد الخالق حسونة، الأمين العام للجامعة، السياسة العربية بصفة عامة، وعلاقة الجامعة بالدول العربية، ومشكلة قيام اتحاد إمارات الخليج(٦٨).

وفى ٢ سبتمبر ١٩٧١، أعلن الشيخ خليفة بن ثان بيان الاستقلال، حدد فيه مجالات السياسة الداخلية، بالإضافة إلى السياسة القطرية في المجالين العربي والدولي[٦٩]. وعقب إعلان بيان الاستقلال أصدر حاكم قطر عدة قرارات تنظيمية، أهمها قرار بتغيير منصبه الرسمي من حاكم إلى أمير في ٤ سبتمبر ١٩٧١، وقرارًا باستحداث وزارة الخارجية. كما تم إلغاء معاهدات الحماية الخاصة بالعلاقة مع بريطانيا واستبدالها بمعاهدة جديدة تقوم على التشاور بينهما مثلما فعلت البحرين. وتم قبول قطر عضوًا في جامعة الدول العربية بتاريخ ١١ سبتمبر ١٩٧١، وعضوًا بهيئة الأمم المتحدة في ٢١ سبتمبر ١٩٧١[٧٠].

ثامنًا– إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة

ذكرت إمارات الخليج في الوثائق المصرية تحت اسم "إمارات ساحل الصلح البحري" وذلك من خلال وثائق وزارة الخارجية، حيث ذكرت أن تلك الإمارات تشمل الساحل المحصور بين سلطنة مسقط وإمارة قطر على الساحل العربي للخليج الفارسي، وتتكون هذه الإمارات من ثماني مشيخات هي: (أم القوين وعجمان والشارقة ودبي ورأس الخيمة وأبى ظبي وكليه والفجين)، وهذه الإمارات تتحكم في الخليج لوقوعها في مدخله؛ ولذا عملت إنجلترا منذ بدء القرن ١٩ على الدخول مع شيوخها في اتفاقيات ومعاهدات ابتداء من عام ١٨٢٠، بقصد تحريم تجارة الرقيق وأعمال القرصنة، وبهذه المعاهدات أصبحت تلك الإمارات واقعة تحت الحماية البريطانية[٧١].

ولم تكن هناك أي فرصة لإقامة اتحاد بين هذه الإمارات بسبب وجود الحماية والاستعمار البريطاني الذي حرص على تفريق هذه الإمارات وعدم تجميعها. وعندما أعلنت الحكومة البريطانية، في ١٦ يناير ١٩٦٨، عن عزمها الانسحاب من منطقة الخليج قبل نهاية عام ١٩٧١. ظهرت بوادر الاتحاد بين تلك الإمارات بمساعدة وتأييد الدول الإقليمية والدولية المعنية وبرغبة داخلية وطنية في الأساس.

ونظرًا لفشل الاتحاد التساعي، صدر إعلان في ١٨ يوليه ١٩٧١ موقع من حكام ست إمارات هي: أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القوين والفجيرة، يعلن عن قيام دولة اتحادية باسم "دولة الإمارات العربية المتحدة" ويعلن الدستور المؤقت لهذه الدولة، الذي سيبدأ العمل به في ٢ ديسمبر سنة ١٩٧١[٧٢].

ثم قام الشيخ زايد بن سلطان، حاكم أبو ظبي– الذي بذل جهدًا كبيرًا في حشد التأييد الداخلي والخارجي للدولة الاتحادية الجديدة– بإرسال وفود إلى العديد من الدول، منها السعودية ومصر والكويت وسوريا والأردن وإيران والمملكة المتحدة معلنا: (أننا بعون الله ماضون على طريق الاستقلال ... وإن الدولة الاتحادية ستكون دعامة قوية للأمة العربية من أجل مستقبل الأجيال القادمة) [٧٣]. كما كان حريصا على أن يشارك في اجتماعات الجامعة العربية. وليس أدل على ذلك من أن يشارك وفد عن إمارة أبو ظبي في أعمال جامعة الدول العربية وحضور مؤتمر وزراء الإعلام العرب الذي أصدر قرارًا يوصى فيه الجامعة العربية بتقديم برامج للتعريف بإمارات الخليج ويؤيد قيام وحدتها[٧٤]. كما قام الشيخ زايد بتأسيس إذاعة لأبو ظبي أصبحت في عيدها الثاني أقوى إذاعة في منطقة الخليج[٧٥].

وفى ٢ ديسمبر ١٩٧١، تم الإعلان رسميا عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ببيان صادر في دبي عن المجلس الأعلى للإمارات بحضور حكام الإمارات الست التي وقعت على الدستور المؤقت، وفى نفس اليوم صدر القرار الاتحادي رقم ١ لسنة ١٩٧١ بشأن انتخاب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، هو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، حاكم إمارة أبو ظبي. ونائب الرئيس هو الشيخ راشد بن سعيد المكتوم، حاكم إمارة دبي. كما صدر القرار الاتحادي رقم ٢ لسنة ١٩٧١ بشأن تولى رئيس الدولة ونائبه أعباء منصبيهما بعد أن أدى كل منهما اليمين الدستورية، وأيضا صدر القرار الاتحادي رقم ٣ لسنة ١٩٧١ بشأن الموافقة على

تعيين رئيس مجلس الوزراء هو الشيخ مكتوم بن راشد المكتوم، ولى عهد دبي. وأيضا صدر القرار الاتحادي رقم ٤ لسنة ١٩٧١ بشأن علم الاتحاد. وفى يوم ٢١ ديسمبر ١٩٧١ صدر قانون اتحادي رقم ١ لسنة ١٩٧١ بشأن الجريدة الرسمية للدولة[٧٦].

وأيضا اجتمع في يوم ٢ ديسمبر ١٩٧١، كل من الشيخ زايد بن سلطان، رئيس الدولة، والمقيم السياسي البريطاني في الخليج، السير جيفري آرثر Sir G. Arthur، ممثلا عن الحكومة البريطانية، وتبادل الطرفان وثائق إنهاء المعاهدات والاتفاقيات السياسية الخاصة التي كانت تتولى بموجبها بريطانيا مسئولية الدفاع عن إمارات ساحل عمان وتمثيلها في علاقاتها الخارجية. وكما تم بالنسبة لكل من البحرين وقطر، فقد وقع الطرفان أيضا معاهدة للصداقة والتشاور بينهما[٧٧].

وبدأت اتصالات واسعة لمبعوثي دولة الإمارات العربية المتحدة لكل الدول المعنية، ومنها مصر حيث قام السيد أحمد خليفة السويدي وزير الدولة لشئون الرئاسة في أبو ظبي، والسيد مهدي التاجر مستشار حاكم دبي، بزيارة للقاهرة حاملين رسالة مكتوبة من الشيخ زايد بن سلطان إلى الرئيس أنور السادات تؤكد على أهمية تعاون ومساندة الدول العربية لأول دولة اتحادية في الخليج، وترحب باستقلال البحرين وقطر مع الأمل في أن تتهيأ الظروف مستقبلا لانضمامهما إلى الاتحاد. وأوضح المبعوثان أن الخطوتين التاليتين لإعلان قيام الاتحاد هما: الانضمام إلى جامعة الدول العربية، وهيئة الأمم المتحدة[٧٨]. وبالفعل تم قبول دولة الإمارات عضوًا بالجامعة العربية في يوم ٦ ديسمبر ١٩٧١، وعضوًا بالأمم المتحدة في يوم ٩ ديسمبر ١٩٧١.

ونتيجة للمساعي الحميدة من أجل انضمام رأس الخيمة إلى الاتحاد، تم تعديل المادة الأولى من الدستور المؤقت للدولة بما يسمح بانضمام أعضاء جدد وتخصيص

عدد من المقاعد لهم. وفى ١٠ فبراير ١٩٧٢ تم إعلان وثيقة انضمام رأس الخيمة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وقرر المجلس الأعلى للاتحاد زيادة عدد مقاعد المجلس الوطني الاتحادي ستة مقاعد تخصص لإمارة رأس الخيمة[٧٩].

وواجهت دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من المشاكل إبان إعلان قيامها لعل أهمها:

١. استيلاء إيران على جزر الخليج الثلاث طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى.
٢. محاولة الانقلاب التي حدثت في الشارقة واغتيال الشيخ خالد بن محمد القاسمي، حاكم الإمارة، في يوم ٢٤ يناير ١٩٧٢[٨٠].
٣. مشكلة الحدود بين أبو ظبي والسعودية، حول واحة البوريمي، والتي على إثرها لم تعترف السعودية بدولة الإمارات إلا في عام ١٩٧٤، عقب تسوية هذه المشكلة بتوقيع اتفاقية حدود نهائية بينهما.
٤. مشكلات داخلية تتعلق بخصائص النظام الاتحادي ومشكلات بناؤه[٨١].

ولا يتسع المجال لاستعراض هذه المشكلات الآن؛ فنرجو المعذرة.

الخاتمة

رأينا أن الإعلان عن الانسحاب البريطاني من الخليج العربي وتنفيذه لم يكن وليد رغبة بريطانية محضة فقط، بل كان نتيجة لمجموعة تطورات عالمية وإقليمية ذات تأثير فعال على وضع وتواجد بريطانيا في المنطقة. فالوضع الدولي الذي نتج عن الحرب العالمية الثانية كان يؤكد على أن نجم الإمبراطورية البريطانية قد أفل لصالح الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي اللذين تواجها في الكثير من مناطق العالم ومنها منطقة الخليج العربي، حيث تولت الولايات المتحدة مهمة حماية مصالح الدول الغربية في المنطقة، وأهمها الإمدادات النفطية، خاصة عقب وقف ضخ النفط العربي إلى الغرب إبان حرب أكتوبر المجيدة سنة ١٩٧٣، في الوقت الذي كان الاتحاد السوفيتي يسعى جاهدًا لمد نفوذه وفرض سيطرته على المنطقة.

كما أن التطورات الإقليمية كان لها تأثيرها على دول الخليج مجتمعة، خاصة كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين، فيما يتمثل في الادعاءات الإيرانية الخاصة بالبحرين، وقيام إيران باحتلال جزر الخليج الثلاث، طنب الكبرى، والصغرى، وأبو موسى، فضلا عن مساعي إيران لإبراز وجودها كقوة كبرى في المنطقة، لاسيما بعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية في سنة ١٩٧٩، ومحاولة تصدير مبادئها إلى الدول الإسلامية الأخرى، وأولها دول الخليج العربية. وأيضا الخلافات السعودية مع كل من البحرين ودولة الإمارات العربية فيما يتعلق بمشكلات الحدود بينهم، ومشكلات الحدود الأخرى في المنطقة.

وأهم تلك التطورات، التي ساعدت على ظهور اتحاد الإمارات واستقلال كل من البحرين وقطر والتعاون فيما بينهم ومع بقية دول الخليج، هي بداية ظهور تيار الوطنية والقومية العربية، ليس داخل دول الخليج فقط، بل أيضا في العراق ومصر واليمن الجنوبي وغيرها من الأقطار العربية التي كانت تقاوم الاستعمار، فبدا الأمر كما لو كان قاسما مشتركا بين الدول العربية جمعاء.

ولم تجد دول الخليج أمامها من سبيل سوى التعاون فيما بينها في وحدة سياسية وأمنية واقتصادية واحدة لمواجهة الموقف الدولي المليء بعوامل التفجر، ولمواجهة الوضع الإقليمي المشتعل على أثر اندلاع الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، وتأثيراتها السلبية على دول الخليج العربية، فكان تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مايو سنة ١٩٨١ لدرء كافة المشكلات الدولية والإقليمية، أو المساعدة في حلها، وكذلك تبنى قضايا الأقطار الخليجية الست المؤسسة للمجلس في المحافل الدولية حفاظا على قوميتها واستقلالها وحريتها الذاتية. وكان رصدنا وتتبع ما جاء عن اتحاد دولة الإمارات العربية واستقلال كل من البحرين وقطر في الوثائق والمصادر المصرية، رغم ندرتها الشديدة، تأكيدًا على وحدة وأهمية التاريخ العربي المشترك، ومدى أهمية توثيق ذلك التاريخ وإبرازه للأجيال القادمة، وإدراك مدى التأثير والتأثر بين الدول العربية بالأحداث المهمة المصيرية، وأيضا أهمية التواصل بين الحكومات ومراكز التوثيق والأبحاث بشأن تبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بالأحداث المهمة من أجل المساهمة في كتابة وحفظ تاريخ عربي متكامل.

ملحق البحث
(وثيقة رقم ١)

وزارة الخارجية
محفوظات الإدارة العربية

بحث مقدم من الإدارة العربية
"المحميات البريطانية في شبه الجزيرة العربية"*
القسم الثانى
المحميات المطلة على الخليج الفارسى

١- إمارات ساحل الصلح البحرى:
وتشمل الساحل المحصور بين سلطنة مسقط وإمارة قطر على الساحل العربي للخليج الفارسى وتتكون هذه الإمارات من ثمان مشيخات عدد سكانها نحو ٨٠ ألف نسمة وهى: ١- مشيخة أم القوين ٢- مشيخة عجمان ٣- مشيخة الشارقة ٤- مشيخة دبى ٥- مشيخة رأس الخيمة ٦- مشيخة أبى ظبى ٧- مشيخة كليه ٨- مشيخة الفجين

وكل هذه الإمارات تتحكم في الخليج الفارسى لوقوعها في مدخله ولذا عملت إنجلترا منذ بدء القرن ١٩ على الدخول مع شيوخها في اتفاقيات ومعاهدات بقصد تحريم تجارة الرقيق وأعمال القرصنة في الخليج الفارسى فعقدوا معها عدة معاهدات ابتداء من عام ١٨٢٠ واستمرت هذه المعاهدات في السنوات ١٨٤٧، ١٨٥٦، ١٨٦١، ١٨٦٨، ١٨٨٠،. وقد امتد النفوذ البريطانى باحتلال البريطانيين لعدن ثم قيامهم بعقد معاهدات حماية مع سلاطين وأمراء ومشايخ جنوب شبه الجزيرة العربية فشمل ساحل المملكة العربية السعودية الواقع على الخليج.

وجميع إمارات ساحل الصلح البحرى تقع تحت الحماية البريطانية بمقتضى معاهدات حماية عقدتها بريطانيا مع شيوخها وأمرائها.

... إمضاء
أحمد فؤاد نجيب
مستشار بالإدارة العربية ١٩٥٧/٢/١٨

---

* المصدر: وثائق وزارة الخارجية: الأرشيف السرى الجديد. محفظة رقم ١٦١٤ ملف ٢/١٠٤/٣٧.

(وثيقة رقم ٢)

اتفاقية قيام اتحاد بين أبو ظبى ودبى
وقعت هذه الاتفاقية في سميح في ١٨ فبراير ١٩٦٨
واعتبرت النواة الأولى لقيام اتحاد الإمارات العربية*

في هذا اليوم الأحد الواقع في ١٨ فبراير ١٩٦٨الموافق ٢٠ ذو القعدة ١٣٨٧ اجتمع حضرة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم إمارة أبو ظبى مع أخيه صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم إمارة دبى لمتابعة أبحاثهما بشأن مستقبل المنطقة بقصد وتحقيق المستقبل الأفضل لشعبها وفى سبيل تحقيق أمانى شعب المنطقة وتلبية رغباته فقد تم الاتفاق والرضى بحمده تعالى بينهما على ما يلى:

١- تكوين اتحاد يضم البلدين له علم واحد وتناط به المسائل الآتية:
   (١) الشئون الخارجية.
   (٢) الدفاع والأمن الداخلى في حالة الضرورة.
   (٣) الخدمات كالصحة والتعليم.
   (٤) الجنسية والهجرة.

٢- يناط بالاتحاد السلطة التشريعية في الشئون الموكولة للاتحاد وفى المسائل التي يتفق عليها.

٣- الشئون التي لم توكل للاتحاد بموجب هذا الاتفاق تكون من اختصاص حكومة كل بلد.

٤- كما اتفق الحاكمان على دعوة إخوانهم أصحاب السمو حكام الإمارات المتصالحة الأخرى لمناقشة هذا الاتفاق والاشتراك فيه، ومن ثم دعوة صاحبى العظمة حاكمى قطر والبحرين للتداول حول مستقبل المنطقة والاتفاق معهما على عمل موحد لتأمين ذلك.

زايد بن سلطان راشد بن سعيد المكتوم

• المصدر: د/ وحيد رأفت: دراسة ووثائق حول الإمارات العربية في الخليج (المجلة المصرية للقانون الدولى- المجلد ٢٦ سنة ١٩٧٠) ص١٦١.

(وثيقة رقم ٣)
بيان مشترك سعودى– بريطانى حول اتحاد إمارات الخليج العربى
لندن ١٩٧٠/١٢/١٤ (البلاد– جدة ١٩٧٠/١٢/١٦)*

جرت فيما بين الثامن والرابع عشر من ديسمبر ١٩٧٠ مباحثات بين وفد المملكة العربية السعودية والرسميين البريطانيين في وزارة الخارجية البريطانية.

وقد ترأس وفد المملكة العربية السعودية صاحب السمو الملكى الأمير فهد بن عبد العزيز النائب الثانى لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، كما ترأس الجانب البريطانى السير أليك دوجلاس هيوم وزير الخارجية البريطانى وكان يعاونه المستر جوزيف جود برغ وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية.

وقد شملت المباحثات كافة العلاقات السياسية والاقتصادية السعودية البريطانية وكان يسود جو المفاوضات تبادل وجهات النظر الصريحة بالنسبة للموقف العام في الشرق الأوسط وفى جزيرة العرب.

وقد اتفق الطرفان على سرعة تشكيل اتحاد إمارات الخليج الذي سيكون إحدى الدعامات للسلام والاستقرار في المنطقة وأن الحكومتين العربية السعودية والبريطانية لمقتنعتان أنها دعمت التفاهم بينهما وقوت من العلاقات الطيبة القائمة بين بلديهما.

كما أن تلك المباحثات قد ساهمت في حل المشاكل التي تهم كلا منهما وتتطلع الحكومتان إلى زيادة الاتصالات.

---

* المصدر: إعداد لبيبة فياض أبو علوان، ميشلين سهلب، فريدة أبو عز الدين: الوثائق العربية ١٩٧٠ (الجامعة الأمريكية، مكتبة يافث التذكارية، د.ت) الوثيقة رقم ٤٢٨.

(وثيقة رقم ٤)
المنشور التاريخى
"نداء إلى من يهمه الأمر"*

لقد عنى الشعب العربي في الخليج العربي وعمان من تطورات الوضع وعلق عليه أمالاً كبيرة على مؤتمرات حكام الإمارات وتفاءل له بالنجاح والتوفيق، إلا أنه وللأسف الشديد لم تسفر هذه المؤتمرات حتى الآن إلا عن خيبة الأمل. إن الشعب العربي يؤمن بالوحدة إيمانًا كاملاً بأن الأمة العربية –أمة واحدة ومصير واحد– وشعب إماراتى قطر والبحرين جزء من الأمة العربية وترحب بالاتحاد والوحدة معًا أما بالنسبة لعمان شماله وجنوبه فإن الشعب يختار مطالبه العادلة الواضحة كما يلى:

١- ضرورة توحيد المنطقة في دولة واحدة قوية الأركان.
٢- تكوين مجلس لرئاسة الدولة وتعيين رئيس ممن تتصف فيه الأخلاق الحسنة.
٣- تكوين مجلس من أبناء الوطن المخلصين الذين يرضى عنهم الشعب ويؤدون الأمانة بإخلاص وشرف. وذلك تمهيدًا للانتخابات العامة في البلاد.
٤- توحيد الاقتصاد والدفاع لهذه الدولة.
٥- تعتبر قوة ساحل عمان نواة لجيش هذه الدولة والعمل السريع على تقويته بجميع ما يحتاج له من المعدات الحديثة التي تؤمن سلامة الوطن وحفظه.
٦- أن شعب الخليج يرغب في الانضمام السريع بعد تحقيق مطالبه العادلة إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة.
٧- أن شعب الخليج هو وحده المسئول الأول والأخير عن حماية مصالحه ومصالح بريطانيا المشتركة، وأنه لا توجد قوة بإمكانها حماية هذه المصالح من غير الشعب.
٨- يا حكام إمارات الخليج نناشدكم باسم الضمير الإنسانى أن تجعلوا مصلحة الوطن أمام أعينكم وقبل كل شئ، وأن يكون اجتماعكم حاسما ومثمرا بالنسبة لمصلحة الوطن.

إن الشعب لا يقبل المساومة على حريته وكرامته وحرية أراضيه، كما أنه لا يعلم علم اليقين عن الأشخاص الذين اتصلوا بالسعودية، إن هؤلاء لا يمثلون إرادة الشعب وإنما يمثلون مصالحهم الخاصة.

لهذا يجدر بالحكومة السعودية أن تكف عن التعامل مع هؤلاء الأفراد القلة. وتكسب ود إخوانها في منطقة الخليج وعمان وتتعاون معهم لما فيه مصلحة الشعبين في جو تسوده المحبة والسلام.

إن الشعب في هذه المنطقة على علم تام بهذه المساومات والعراقيل التي وقفت في طريق تكوين دولة واحدة كان مصدرها الأساسى الحكومة البريطانية وهي المسئولة الأولى والأخيرة عن هذه الخلافات التي وجدت بين الأمراء وعرقلة تكوين الوحدة المنشودة بين شعوب هذه المنطقة.

إن شعب هذه المنطقة لا يريد أن يتكرر ما حدث في جنوبنا العربى.

إمضاء

شعب الخليج العربى

---

* المصدر: ابتسام عبد الأمير: علاقة المملكة العربية السعودية بإمارات الخليج العربي ١٩٣٢-١٩٧١ (دكتوراه التاريخ، كلية الآداب- جامعة عين شمس سنة١٩٩٢) ص ص٤٢٠-٤٢١.

(وثيقة رقم ٥)
وزارة الخارجية
إدارة الشئون السياسية القاهرة في ١٩٥٧/٨/٢٧
الإدارة الشرقية والآسيوية تنازع الاستعمار على البحرين*

١- أثارت الصحف الإيرانية موضوع البحرين في مناسبتين:

(١) احتجاج وزير الخارجية الإيرانية لدى السفير السوفيتي بمناسبة سفر وفد من شباب البحرين إلى موسكو للاشتراك في أعياد الشباب نظرًا لأن البحرين جزء من الوطن الإيرانى وعلى ذلك لا يحق لشباب البحرين أن يمثلها مستقلة عن إيران.

(٢) خطاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر بالأسكندرية في مساء ٢٦ يوليو ١٩٥٧

٢- للبحرين أهمية بالنسبة للعرب فهى جزء من الوطن العربي وإحدى قلاعه الشرقية من ناحية، وإحدى مراكزه المنتجة للبترول من ناحية أخرى، وتبدو بذلك أهميتها من الناحيتين الإستراتيجية والاقتصادية.

٣- لإيران أطماع تقليدية في البحرين هي من آثار الاستعمار الإيرانى على الشعوب العربية في المنطقة. ويغذى هذه الأطماع الإمبراطور بغرض توجيه أنظار الشعب الإيرانى إلى انتصارات خارجية عن الحالة الداخلية التي تتسم بالفقر والمرض والجهل ومن ناحية أخرى تعتبر البحرين مركزا استرتيجيا هاما –من وجهة النظر الإيرانية– للإعتداء منه على الساحل العربي ومن ثم يعتبر الاستيلاء عليها خطوة أولى في طريق تأكيد النفوذ أو الاستعمار الإيرانى على المنطقة كلها مما ترتب عليه بدء جديد في نزاع إيرانى في المنطقة.

٤- تتقاسم الولايات المتحدة وبريطانيا النفوذ السياسى والاقتصادى في البحرين، وليس بينهما تنافس في الظاهر حتى لا تستفيد منه القومية العربية.

٥- تنتهز الدبلوماسية الإيرانية كل مناسبة لتسجيل حقها في الجزيرة ولكن يعترضها النفوذان البريطانى والأمريكى. والسؤال الذي تتساءله السفارة المصرية في طهران هو: هل توافق الولايات المتحدة على أن تتولى إيران إدارة الإمارة نظير الخدمات السياسية التي يقدمها لها النظام القائم في إيران وعلى رأسه الشاه، خصوصا وأن الشاه قد تحول إلى سمسار أمريكى يعمل لحساب السياسة الأمريكية في المنطقة.

٦- ترى السفارة المصرية في طهران أن حل مشكلة البحرين لا ينبغى أن يكون إلا لصالح سكانها العرب على الرغم من وجود النفوذ السياسى البريطانى والنفوذ الاقتصادى الأمريكى والأطماع الإيرانية.

مدير الإدارة الشرقية والآسيوية

إمضاء

• المصدر: وثائق وزارة الخارجية المصرية: وثائق أرشيف الدول. محفظة رقم ٧٢ ملف رقم ٥/١٠٣٧/٤٤٨ جـ٢.

هوامش البحث

١- د/ صلاح العقاد: معالم التغيير في دول الخليج العربى (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية سنة ١٩٧٢) ص ١٤١.

٢- د/ جمال زكريا قاسم: الخليج العربى دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥ (القاهرة، دار الفكر العربى سنة ١٩٧٣) ص ٤٣.

٣- د/ جمال حمدان: بترول العرب في الجغرافيا البشرية (القاهرة، دار المعرفة سنة ١٩٦٤) ص ٢٥٩.

٤- **Venn (Fiona): Oil Diplomacy in the Twentieth Century. st Martin`s Oress, New York 1986 P 116** .

٥- سميرة أحمد عمر سنبل: فيصل بن عبد العزيز ودوره في بناء المملكة العربية السعودية ١٩٦٤-١٩٧٥ (ماجستير التاريخ "غير منشورة"، كلية البنات- جامعة عين شمس سنة ١٩٨٧) ص ٢٣٥ .

٦- د/ جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٩١٤-١٩٤٥. ص ٣٢٢.

٧- عصام عبد المحسن نومان الدليمى: السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج العربى. (ماجستير قسم البحوث والدراسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية سنة ١٩٨٨) ص ٥١.

٨- د/ جمال زكريا قاسم: مشكلات الأمن في الخليج العربى منذ الانسحاب البريطانى إلى حرب الخليج الثانية. (الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية سنة ١٩٩٧) ص ٣.

٩- د/ جمال زكريا: نفس المصدر. ص ٤.

١٠- ابتسام عبد الأمير حسون: علاقة المملكة العربية السعودية بإمارات الخليج العربى ١٩٣٢-١٩٧١. (دكتوراه التاريخ، كلية الآداب- جامعة عين شمس سنة ١٩٩٢) ص ٣٥٦.

١١- زكريا نيل: بؤرة الخطر في الخليج العربى. (القاهرة، مطابع الأهرام التجارية سنة ١٩٧٤) ص ٦٥ .

١٢- د/ صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربى. (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٨٢) ص ٤١٧.

١٣- د/ صلاح العقاد: نظرية الفراغ والخليج العربى. (مجلة السياسة الدولية -السنة التاسعة- العدد ٣٤ أكتوبر سنة ١٩٧٣) ص ١١٢ .

١٤- سعيد خليل هاشم: تاريخ البحرين من الحماية إلى الاستقلال من ١٨٦١-١٩٧١. (ماجستير التاريخ، كلية الآداب -جامعة القاهرة سنة ١٩٧٤) ص ٣٩٣.

١٥- د/ صلاح العقاد: التيارات السياسية. ص ٤١٨.

١٦- سعيد خليل هاشم: المصدر السابق. ص ٣٩٣.

١٧– د/ جمال زكريا قاسم: الخليج العربى دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥–١٩٧١. (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية سنة ١٩٧٤) ص ٣٥٠.

١٨– د/ صلاح العقاد: معالم التغيير. ص ١٥٤.

١٩– د/ جمال زكريا: الخليج العربى ١٩٤٥–١٩٧١. ص ٣٦٢.

٢٠– د/ صلاح العقاد: جذور الوحدة وعوامل التفكك في الخليج العربى ١٩٦٨–١٩٧١. (مجلة السياسة الدولية –العدد ٥٧– يوليه سنة ١٩٧٩) ص ٦٦.

٢١– عبيد سيف الهاجرى: السياسات الحكومية في دولة الإمارات ودورها في تدعيم السلطة الاتحادية. (ماجستير العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة القاهرة سنة ١٩٨٧) ص ٥٥.

٢٢– د/ جمال زكريا: الخليج العربى ١٩٤٥–١٩٧١. ص ١٨١.

٢٣– د/ جمال زكريا: الخليج العربى ١٩١٤–١٩٤٥. مقدمة المؤلف.

٢٤– عبد الرحيم عبد اللطيف الشاهين: طبيعة العلاقة بين الحكومة الاتحادية والإمارات السبع بدولة الإمارات العربية المتحدة. (ماجستير العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة القاهرة سنة ١٩٨٦) ص ٤٠.

٢٥– عبد الرحيم الشاهين: نفس المصدر. ص ٤٠.

٢٦– عبيد الهاجرى: المصدر السابق. ص ٦٠.

٢٧– ابتسام عبد الأمير: علاقة المملكة العربية السعودية بإمارات الخليج. ص ٣٦٣.

٢٨– د/ صلاح العقاد: جذور الوحدة وعوامل التفكك. ص ٦٦.

٢٩– في ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥، وقع العراق وتركيا على اتفاقية حلف بغداد، التي ادعت ضعف النظام الأمنى الخاص بالجامعة العربية المعروف بمعاهدة الدفاع المشترك بين دولها، وأشارت الاتفاقية إلى النفوذ المصرى على الجامعة، وأقرت أن العراق قد وقع على هذه الاتفاقية التى حلت محل الاتفاقية الموقعة بين تركيا وباكستان في ٢ أبريل سنة ١٩٥٤، والمعروفة باسم "النطاق الشمالى **Northern Tier**"، ونصت المادة الخامسة من اتفاقية حلف بغداد على أن الباب سيظل مفتوحا لانضمام أي عضو من أعضاء الجامعة العربية أو أية دولة أخرى يهمها المحافظة على الأمن والسلام في هذه المنطقة.انظر نص اتفاقية حلف بغداد فى

J.C.Hurewitz: Diplomacy in the Near and Middle East, Adocumentary Recod 1914-1956. (D.New York Van Nostrand Company, inc 1956) PP 390-391

وفيما يتعلق بحلف الخليج الفارسى انظر أمل الزيانى: البحرين بين الاستقلال السياسى والانطلاق الدولى. (القاهرة، غير معروف الناشر سنة ١٩٩٤) ص ٢٢٠.

٣٠- والبحث مقسم إلى قسمين: القسم الأول يحتوى على موضوعات تحمل عناوين المحميات الواقعة جنوب شبه الجزيرة، ومعاهدات الحماية المؤلفة من أربع مواد، ومعاهدات الحماية المؤلفة من ست مواد، والتكييف القانونى والدولى لمعاهدات الحماية، والمشروع البريطانى المقترح لتوحيد المحميات والحركات الوطنية في الجنوب العربى واليمن والمحميات. أما القسم الثانى فيحتوى على موضوعات تحمل عنوانًا رئيسيًا هو المحميات المطلة على الخليج الفارسى. انظر وثائق وزارة الخارجية -الأرشيف السرى الجديد، محفظة رقم ١٦١٤ ملف رقم ٢/١٠٤/٣٧.

٣١- د/ صلاح العقاد: جذور الوحدة وعوامل التفكك. ص ٦٦.

٣٢- تقرير بعثة جامعة الدول العربية عن زيارتها لإمارات الخليج العربى في ١٠ نوفمبر ١٩٦٤، ملحق رقم ٢ وملحق رقم ٣ سرى جداً، من تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده الثالث والأربعين في ١٥ مارس ١٩٦٥. ص ص ١٧٧-١٨٨.

٣٣- د/ جمال زكريا: الخليج العربي ١٩٤٥-١٩٧١. ص ١٩٣.

٣٤- عبد الرحيم الشاهين: المصدر السابق. ص ٤٣.

٣٥- تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادى الرابع والأربعين في سبتمبر سنة ١٩٦٥. انظر دعم العلاقات العربية بإمارات الخليج العربى ص ٤٣ وما بعدها.

٣٦- د/ وحيد رأفت: دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج (المجلة المصرية للقانون الدولى -المجلد ٢٦ لسنة ١٩٧٠) ص ١٦١.

٣٧- انظر نص الوثيقة في د/ جمال زكريا: الخليج العربى ١٩٤٥-١٩٧١. ص ص ٤٨٠-٤٨١.

٣٨- أمل الزيانى: البحرين بين الاستقلال السياسى والانطلاق الدولى. ص ٢٢٢.

٣٩- انظر نص الاتفاقية في عبد الرحيم الشاهين: المصدر السابق. ص ص ٤٢٤-٤٢٧.

٤٠- إعداد لبيبة فياض أبو علوان، ميشلين سهلب، فريدة أبو عز الدين: الوثائق العربية. (الجامعة الأمريكية، مكتبة يافث التذكارية، (د.ت) الوثيقة رقم ٤٢٨.

٤١- د/ يوسف أبو الحجاج: دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة مسحية شاملة. ٠القاهرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم -معهد البحوث والدراسات العربية سنة ١٩٧٨) ص ٧٢.

٤٢- جريدة الأخبار: السنة ١٦ -العدد ٤٨٩٠- في ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٨.

٤٣- د/ وحيد رأفت: دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات. ص ٢٨.

٤٤- عبد الرحيم الشاهين: المصدر المذكور. ص ٤٨.

٤٥- ابتسام عبد الأمير: علاقة المملكة العربية السعودية بإمارات الخليج. ص ص ٤٢٠-٤٢١.

٤٦- د/ يوسف أبو الحجاج: المصدر السابق. ص ٧٥.

٤٧- د/ جمال زكريا: الخليج العربى ١٩٤٥-١٩٧١. ص ٣٧٧.

٤٨- د/ يوسف أبو الحجاج: المصدر السابق. ص ٧٥.

٤٩– د/ وحيد رأفت: دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات. ص ٣٥٢–٣٧٨. وجاءت أبواب الدستور تحت العناوين التالية: ١– الاتحاد ومقوماته وأهدافه. ٢– الدعامات الاجتماعية والاقتصادية والأساسية للاتحاد. ٣–الحريات والتكاليف العامة للمواطن. ٤– السلطات والهيئات الاتحادية. ٥– المجلس الاستشارى الوطنى. ٦– الإمارات. ٧– توزيع الاختصاصات التشريعية والتنفيذية والدولية بين الاتحاد والإمارات. ٨– الشئون المالية للاتحاد. ٩– القوات المسلحة وقوات الأمن. ١٠– الأحكام الختامية.

٥٠– د/ وحيد رأفت: حول انهيار الاتحاد التساعى للإمارات العربية في الخليج وقيام اتحاد سباعى بديل. (القاهرة، المجلة المصرية للقانون الدولى، المجلد الثامن والعشرين سنة ١٩٧٢) ص ٢٣٤–٢٤٠ وانظر أيضا جريدة الجمهورية: السنة ١٨ –العدد ٦٣٤٨– في ١٣ مايو ١٩٧١.

٥١– د/ حسين محمد البحارنة: التطورات القانونية والدستورية في دول الخليج (القاهرة، المجلة المصرية للقانون الدولى، المجلد الثامن والعشرون سنة ١٩٧٢) ص ص ٢٦٧–٢٧١.

٥٢– أمل الزيانى: البحرين بين الاستقلال السياسى والانطلاق الدولى. ص ص ٢٣٧–٢٣٨.

٥٣– وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السرى الجديد. محفظة رقم ١٦١٤ ملف رقم ٢/١٠٤/٣٧.

٥٤– وثائق وزارة الخارجية المصرية: نفس المحفظة والملف.

٥٥– وثائق وزارة الخارجية المصرية: وثائق أرشيف الدول. محفظة رقم ٧٢ ملف رقم ٥/١٠٣٧/٤٤٨ جـ٢.

٥٦– د/ جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٩٤٥–١٩٧١. ص ١٣٤.

٥٧– الوثائق الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الخامسة والعشرون ملحق رقم ١ انظر د/ جمال زكريا: الخليج العربى ١٩٤٥–١٩٧١. ص ١٤٨ وانظر أيضا نص تقرير الممثل الشخصى للأمين العام للأمم المتحدة بشأن بعثة الحقائق في البحرين، ونص بيان صادر عن رئاسة مجلس الدولة حول مهمة بعثة تقصى الحقائق في أمل الزيانى: المصدر السابق. ص ٣٤٦–٣٥٥.

٥٨– انظر نص البيان في أمل الزيانى: المصدر السابق. ص ص ٣٥٦–٣٥٨ وانظر أيضا جريدة الأهرام: السنة ٩٧ –العدد ٣٠٩٥٥– في ١١ سبتمبر ١٩٧١.

٥٩– جريدة الأهرام: السنة ٩٧ –العدد ٣٠٩٥٥– في ١١ سبتمبر ١٩٧١.

٦٠– د/ حسين البحارنة: المصدر السابق. ص ٢٧٣.

٦١– جريدة الأهرام: العدد السابق، والعدد رقم ٣٠٩٥٧ في ١٩٧١/٩/١٣.

٦٢– وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السرى الجديد. محفظة رقم ١٦١٤ ملف رقم ٢/١٠٤/٣٧.

٦٣- جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، إدارة الاستعلام والنشر، القاهرة في ١٢ أكتوبر ١٩٥٩ انظر وثائق وزارة الخارجية: الأرشيف السرى الجديد. محفظة رقم ١٦١٤ ملف رقم ٢/١٠٤/٣٧.

٦٤- د/ جمال زكريا: الخليج العربى ١٩٤٥-١٩٧١. ص ١٦٢.

٦٥- نفس المصدر. ص ١٦٤.

٦٦- د/ وحيد رأفت: حول انهيار الاتحاد التساعى للإمارات العربية. ص ٢٣٨.

٦٧- جريدة الأهرام: السنة ٩٧ -العدد ٣٠٩٤٧- في ١٩٧١/٩/٣.

٦٨- جريدة الجمهورية: السنة ١٨ -العدد ٦٣٧٤- في ١٩٧١/٦/٨.

٦٩- انظر نص البيان في جريدة الأهرام: السنة ٩٧ -العدد ٣٠٩٥٩- في ١٥/ ٩/ ١٩٧١.

٧٠- جريدة الأهرام: العدد ٣٠٩٧٠ في ١٩٧١/٩/٢٦.

٧١- وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السرى الجديد. محفظة رقم ١٦١٤ ملف رقم ٢/١٠٤/٣٧.

٧٢- انظر نص الإعلان في وثائق اتحاد إمارات الخليج العربى (المجلة المصرية للقانون الدولى، المجلد الثامن والعشرون سنة ١٩٧٢) ص ٣٥٦.

٧٣- جريدة الأهرام: السنة ٩٧ -العدد ٣٠٩٢٦- في ١٩٧١/٨/١٣.

٧٤- جريدة الأخبار: السنة ١٩ -العدد ٥٨٢٥- في ١٩٧١/٢/٢٣.

٧٥- جريدة الأخبار: السنة ١٩ -العدد ٥٨٣٠- في ١٩٧١/٣/١، وانظر أيضا الأعداد أرقام ٣٠٩١٩ و٣٠٩٢٠ و٣٠٩٢٤ في ٦ و٧ و١٩٧١/٨/١١ على التوالى.

٧٦- انظر نص هذه القرارات في وثائق اتحاد إمارات الخليج. ص ص ٣٥٧-٣٦٦.

٧٧- د/ حسين البحارنة: المصدر السابق. ص ٢٨٠.

٧٨- جريدة الأهرام: السنة ٩٧ -العدد ٣٠٩٥٧- في ١٩٧١/٩/١٣.

٧٩- انظر نص الوثيقة ونص قرار المجلس الأعلى للاتحاد في وثائق اتحاد إمارات الخليج. ص ص ٣٧٣-٣٧٧.

٨٠- انظر نص بيان رئيس الدولة وقرار إعلان الحداد في وثائق اتحاد إمارات الخليج. ص ص ٣٦٧-٣٦٩.

٨١- أحمد على الحداد: إستراتيجية بناء المؤسسات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة بين التقليدية والحداثة. (دكتوراه العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية -جامعة القاهرة سنة ١٩٩١) ص ص ١٧١-٢٠٨، وأيضا د/ حسين البحارنة: المصدر السابق. ص ص ٢٨١-٢٨٦، وأيضا د/ يوسف أبو الحجاج: المصدر السابق. ص ص ٧٩-٨٢.